

الأبعاد الأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية

أ.د./ جلال فقيرة

أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء

مدخل:

بدخول اليمن في عضوية بعض اللجان العاملة في مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢ أضحى البعد الأمني يحتل مكانة واضحة في العلاقات اليمنية الخليجية، وضاعف من هذه المكانة مناقشة هذا الموضوع في ندوة فكرية نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع معهد دراسات الخليج في دبي في كانون الاول/يناير ٢٠٠٣ تحت عنوان العوامل الخارجية والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي. وخصص محور لمناقشة سياسات الشأن اليمني في هذه الندوة اعتمد على توصيف طرحه المعهد يتضمن ما يلي:

" يعني التقارب الجغرافي أن لدول مجلس التعاون الخليجي مصلحة في تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع اليمن التي تم قبولها حتى الآن في بعض هيئات مجلس التعاون الخليجي. والهدف هنا هو تقييم التطورات المستقبلية فيما يتعلق بالأمن الداخلي والسياسة في اليمن، وتأثيرها المحتمل على الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي. وسيكون الاهتمام أكثر بعدم قدرة الحكومة اليمنية في تأكيد سلطتها في أرجاء أراضيها، وانتشار الأسلحة بين العامة، والأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي يمكنها مجتمعة ان تحول اليمن إلى مصدر للتطرف والعنف الديني الذي يمكن أن تصل تأثيراته إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي ".

وكما يبدو فإن هذا التوصيف أشار إلى القضايا الرئيسية التي تشكل محور الاهتمام في الأبعاد الأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية، وفتح المجال مجدداً لطرح جملة من التساؤلات القديمة الحديثة، يأتي في مقدمتها هل تشكل اليمن مصدراً من مصادر تهديد الأمن في الخليج العربي؟ أم على النقيض من ذلك تشكل عنصراً من عناصر الأمن والاستقرار لدول مجلس

التعاون الخليجي. وظلت هذه التساؤلات تطرح دوماً في النقاشات والندوات العلمية والقنوات الفضائية الخليجية كلما ظهرت في اليمن أحداث عنف أو تفجير أو اختطاف أو حراك أو تمرد مسلح في الفترة اللاحقة. وهذا الجدل وهذه التساؤلات ترتبط ببعدين، الأول وثيق الصلة بوضع التشطير والتوحيد في اليمن وطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية لها، والثاني يتعلق بالاعتبارات الجيوبوليتيكية التي تركز على هوية اليمن ذاتها، وهل هي جزيرية فقط، أم أنها جزيرية وخليجية في آن.

ولا ريب أن مناقشة الجدل المتعلق بالهوية الجيوبوليتيكية لليمن سيقربنا أكثر نحو طبيعة اليمن ودورها الحقيقي في البنية الأمنية المفترضة لمنطقة الخليج العربي. مع التأكيد على أن الحسم النسبي للهوية الجيوبوليتيكية لليمن ليس أمراً بالغ الصعوبة على الأقل من منظور المواطن والنخب وصناع القرار في اليمن، والأهم من ذلك من وجهة نظر النخب الخليجية المثقفة والسياسية التي تدرك أن الهوية الجيوبوليتيكية للكيان السياسي تتحدد بموقعة وقربه أو بعده الجغرافي، وكذا بالإرادة السياسية التي تكمن وراء هذا المنطق أو ذاك.

ومن ناحية ثانية فإن مناقشة المفهوم اليمني لأمن الخليج العربي سوف يعطينا فهماً أعمق وإطاراً تفسيرياً للمضامين الأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية، وتأسيساً على هذا المفهوم ستحاول هذه الورقة أن تناقش العلاقات اليمنية الخليجية في سياقها الأمني وطبيعة التأثير الذي يمكن أن تمارسه اليمن في أمن الخليج العربي انطلاقاً من فرضية مفادها " أن الارتباط العضوي بين أمن اليمن وبين أمن الخليج يجعل من اليمن عنصراً رئيساً من عناصر الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ". وسيستخدم الباحث منهجية علمية تعتمد بالأساس على تحليل المصلحة الوطنية، مع التركيز على رؤية تؤكد أن الحفاظ على المصالح الدفاعية والأمنية الخليجية يعد جزءاً رئيساً من الحفاظ على المصالح الدفاعية والأمنية اليمنية.

وفي سياق هذا الفهم سيحاول الباحث أن يطرق موضوع الأبعاد الأمنية للعلاقات اليمنية الخليجية من خلال التركيز على العناصر التالية:

- المفهوم اليمني لأمن الخليج العربي وطبيعة العلاقة بين أمن اليمن وأمن الخليج العربي.

- الإطار العام المنظم للعلاقات اليمنية الخليجية في بعدها الأمني.

- الملفات والقضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك في العلاقات اليمنية الخليجية.

ثم ننهي الدراسة ببعض الملاحظات الختامية ذات الصلة بالعلاقات اليمنية الخليجية في بعدها الأمني مع محاولة استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين.

المطلب الاول : المفهوم اليمني لأمن الخليج (ارتباط عضوي وتصور قومي)

كان واضحاً منذ البداية أن الحرب الباردة وشبكة التحالفات الدولية للشطر الجنوبي السابق من اليمن قد جعلت منه مصدراً من مصادر التهديد لدول الجوار الجغرافي، في ظل الخبرة الصراعية التي شكلت ملامح العلاقات الإقليمية. فضلاً عن أن المواجهات العسكرية التي اندلعت بين شطري اليمن قد ارتبطت هي الأخرى بالتنافس الدولي الذي ميز مرحلة الحرب الباردة. وفي هذا السياق تكتسب الوحدة اليمنية قيمة استراتيجية من منظور الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج وشبه الجزيرة العربية كونها قد أمنت المنطقة من مخاطر المواجهات الإقليمية التي كانت قائمة بين الطرفين، وخلقت مزيداً من الإحساس بالأمن لطرق إمدادات النفط الخليجي عبر البحر الاحمر. وهذا الأمر لا ريب يجعل الوحدة اليمنية لبنة من لبنات الأمن والاستقرار في المنطقة. وعزز من هذا الإحساس التصريحات التي وردت من قبل القيادة اليمنية حينها، من أن اليمن حريصة على ان تكون عنصراً من عناصر الأمن والاستقرار في المنطقة. ووطرت دولة الوحدة مدركاتها الأمنية على الصعيد الإقليمي إلى المستوى الذي اضحى فيه الحديث عن علاقات يمنية خليجية او عن فكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمراً يجعل الحديث عن الارتباط العضوي بين أمن اليمن وبين أمن منطقة الخليج العربي مسلّمة إقليمية.

ويقوم هذا الارتباط العضوي على منطق مفاده أن ما تنعم به اليمن من أمن واستقرار، أو ما تشهده من اضطرابات ينعكس بالضرورة على أمن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية إيجاباً أو سلباً. وبالمثل فإن ما تنعم به دول الخليج والجزيرة العربية (التي تعد اليمن جزءاً منها) من أمن واستقرار، أو ما تعانيه من اختلالات أمنية وحالات عدم استقرار سينعكس بالضرورة على أمن اليمن واستقرارها. ولعل التفاعلات التعاونية أو الصراعية الإقليمية أو الدولية التي شهدتها منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية في المراحل السابقة تعزز بجلاء صحة هذا المنطق وتؤكد عمق العلاقة بين أمن اليمن وبين الأمن الوطني لسائر دول

مجلس التعاون الخليجي، ودول شبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص، وأمن منطقة الخليج العربي على وجه العموم.

لذا فإن أمن واستقرار اليمن يعد عنصر أمن واستقرار لمنطقة الخليج العربي، في المقابل يعد أمن واستقرار الخليج عنصراً رئيساً من عناصر الأمن والاستقرار في اليمن. وهذا الأمر يعني أن الأمن والاستقرار في اليمن ينبغي أن يكون مصلحة خليجية، وبالمثل فإن الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي يعد بكل المقاييس مصلحة يمنية. وهذا الفهم ذاته يوجد لدى الخليجين، وكفي أن نشير إلى تصريح عبد الله بشاره -أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي- الذي أكد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بأن أمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما لأن اليمن امتداد طبيعي لهذا الخليج.

هذا الارتباط العضوي ينطلق أيضاً من تصورات ومدرجات قومية تؤمن بها اليمن، ترى في أمن اليمن جزءاً من الأمن القومي العربي، ولذا يستوي لدى اليمن أمن صنعاء، مع أمن الرباط، والرياض والقاهرة، والدوحة، والمنامة، ومسقط والكويت، وابوظبي، ولذا تهتم اليمن بأمن الخليج قدر اهتمامها بأمن شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر، كما لا تفصل اليمن بين أمنها وبين أمن أي دولة عربية سواء كانت في الخليج العربي أم في المغرب العربي.

هذا التصور القومي يضع بعضاً من الأسس الاستراتيجية التي ترى في الوجود العسكري الأجنبي المصدر الرئيس لتهديد أمن الخليج وشبه الجزيرة العربية، ولذا تقوم الفلسفة الأمنية لليمن على رفض القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، وإعلان الخليج العربي منطقة أمن وسلام دائمين، وبضرورة إبعادها عن شرك الصراع والتنافس الدولي، انطلاقاً من فهم يجعل العبء الأكبر من مسؤولية الدفاع عن الخليج وحمايته يقع على كاهل الدولة المظلة عليه، ثم يلي ذلك المسؤولية الجماعية والفردية في تقديم المساعدة لأي قطر عربي خليجي، والدفاع عنه إذا تعرض أمنه وسيادته واستقلاله لأي خطر خارجي، انسجاماً مع مضامين اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي. وترى اليمن أن تسوية الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وتحقيق مزيد من التنسيق وتبادل الرأي، والاتفاق على استراتيجية أمنية موحدة بين الدول المظلة على الخليج، يعد أحد المداخل الرئيسة لتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج العربي.

المطلب الثاني:

الإطار العام المنظم للعلاقات اليمنية الخليجية في بعدها الأمني والدفاعي

المتأمل في الإطار العام للعلاقات اليمنية الخليجية سيجد أنها تخلو من المكون الأمني والدفاعي بصيغته الجماعية، إذ ظلت اليمن بعيدة عن العديد من الترتيبات الأمنية الخليجية على الرغم من بحثها الدؤوب عن دور مشارك في صياغة البنية الأمنية لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. ويتضح هذا جلياً من الاستعراض الموجز لأهم الترتيبات الأمنية التي تأسست في سياق الجهد الجماعي للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

أولاً – الترتيبات الأمنية الجماعية في إطار مجلس التعاون الخليجي:

١ – تأسيس قوة درع الجزيرة:

تم تأسيس قوة درع الجزيرة في عام ١٩٨٢ كقوة خفيفة الحركة تضم وحدات من الدول الاعضاء في مجلس التعاون. وفي وقت لاحق صدرت قرارات بتطوير هذه القوة لتصبح فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها الناري و القتالي. وقد دأبت القوة منذ إنشائها على تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس.

٢ - الاتفاقيات والاستراتيجيات الأمنية:

منذ المراحل الأولى لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، احتل التعاون الأمني والدفاعي مرتبة متقدمة في سلم أولويات قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إذ صادق المجلس الأعلى في دورته الثامنة التي انعقدت في الرياض في ١٩٨٧ على الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون. وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل. كما تم توقيع اتفاقية أمنية من قبل كل من الامارات، والبحرين، والسعودية، وعمان. وبالنظر إلى أن هذه الاتفاقية ملزمة لمن وقع عليها فقد حصلت على مباركة المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة التي انعقدت في المنامة (ديسمبر ١٩٩٤م)، الذي دعا بقية الدول الأعضاء (الكويت وقطر) إلى التوقيع عليها في أقرب وقت ممكن.

٣ - اتفاقية الدفاع المشترك:

في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، التي عقدت في المنامة في ديسمبر ٢٠٠٠م، تم التصديق على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو

الأمر الذي جعل التعاون في المجال الأمني والدفاعي والعسكري يحقق نقلة نوعية بين دول مجلس التعاون التي أكدت عبر هذه الاتفاقية عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقاً من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة، وأن أي خطر يهدد أحداها إنما يهددها جميعاً. كما أكدت الاتفاقية عزم الدول الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، مع استمرار تطوير قوة درع الجزيرة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية.

٤ - المناورات العسكرية المشتركة وتبادل المعلومات:

تم الاتفاق على تنفيذ مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، على صعيد القوات البرية والبحرية، وتدريبات جوية على مستوى الطائرات المقاتلة والعمودية، مع تعزيز التعاون في مجال تبادل الدعم والمساندة وتبادل المعلومات، وتوحيد مناهج أدلة تدريب الدورات العسكرية المختلفة، والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس خاصة في مجال التدريب والتعليم والصيانة.

٥ - التعاون في مجال مكافحة الإرهاب:

في سياق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب أقرت دول مجلس التعاون الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصاحب بالإرهاب في عام ٢٠٠٢م، وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب. ولقد توصلت دول المجلس في العام ٢٠٠٤م إلى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب. كما تم في العام ٢٠٠٦ تشكيل لجنة أمنية دائمة مختصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري (سنوي) كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة.

٦ - مجالات التعاون الأخرى:

وفضلاً عن ذلك قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطاً يعتد به في العديد من المجالات الأمنية الأخرى، منها تسهيل انتقال المواطنين والسلع والخدمات، والتعاون في مجال الدفاع المدني، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات، والتعاون في مجال التحقيقات والمباحث الجنائية، والتعاون في مجال توحيد نظم المرور، والتعاون في مجال حرس الحدود وخفر السواحل، والتعاون في مجال المؤسسات العقابية والإصلاحية، وكذا التعاون في مجال التعليم والتدريب الفني للكادر الخليجي في المجالات الأمنية والدفاعية، وربط

مراكز عمليات القوات الجوية و الدفاع الجوي، وتأمين منظومة الاتصالات العسكرية، والبدء في دراسة إمكانية إطلاق قمر الاستطلاع الخليجي.

ثانياً – الترتيبات الأمنية الثنائية بين اليمن ودول مجلس التعاون:

كان استبعاد اليمن من الترتيبات الأمنية الجماعية التي أسسها مجلس التعاون الخليجي دافعاً للتركيز على مجال العلاقات الثنائية بين اليمن والدول الخليجية. وفي هذا السياق تم التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وعمان في تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٢، ثم مذكرة التفاهم بين اليمن والسعودية في شباط/فبراير ١٩٩٥ وكذا معاهدة جدة بشأن الحدود اليمنية السعودية في حزيران/يونيو ٢٠٠٠. فضلاً عن ذلك تم توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية بين اليمن وكل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والأمارات العربية المتحدة، والبحرين.

فابتداءً وقعت اليمن والسعودية على اتفاقية التنسيق والتعاون الأمني في يونيو ٢٠٠٢. تلا ذلك توقيع محضر من قبل وزيري الداخلية في البلدين في فبراير ٢٠٠٤ يهدف إلى رفع آليات التنسيق في الجوانب الأمنية على الحدود، والعمل المشترك لضمان سلامة وأمن واستقرار البلدين. وأعقب ذلك في مارس ٢٠٠٤م حيث وقعت اللجنة الأمنية العسكرية اليمنية السعودية في نجران على محضر يوضح آلية عمل الفرق الميدانية المشتركة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في المحضر الموقع بين وزيري الداخلية في فبراير ٢٠٠٤.

وفي نيسان/ابريل ٢٠٠٤ تم في مسقط التوقيع على اتفاق التعاون الأمني بين وزيري الداخلية في البلدين والذي قصد به رفع مستوى التنسيق، وتلاه في نيسان/ابريل ٢٠٠٥ التوقيع على تبادل وثائق التصديق على اتفاق التعاون الأمني بين اليمن وعمان.

وفي نيسان/ابريل ٢٠٠٥ تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق الأمني بين اليمن والإمارات العربية المتحدة. كما تم التوقيع في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على اتفاقية التعاون الأمني بين اليمن والبحرين تضمنت سبل تعزيز العلاقات بين البلدين في المجال الأمني.

وسنكتفي هنا بإبراز مضامين هذه الاتفاقيات الأمنية والمحاور الرئيسية التي كانت محلاً لاهتمام اليمن ودول الخليج والتي يأتي في مقدمتها:

- ١ - اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة للحيلولة دون قيام أي تنظيمات أو حركات إرهابية أو إجرامية تستهدف أمن البلدين.
- ٢ - تعزيز التعاون وتبادل المساعدة الأمنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وزراعتها وإنتاجها وصنعها وإساءة استخدامها وتعاطيها.
- ٣ - مكافحة جرائم تقليد أو تزيف أو ترويح العملات الورقية والمعدنية.
- ٤ - تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم.
- ٥ - التعاون في مجال التدريب والدراسات الخاصة بغرف العمليات والسيطرة وتطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ٦ - التعاون في مجال تأهيل وتدريب الكوادر الأمنية وتبادل الخبرات والزيارات الميدانية.

وتمثل مضامين مذكرات التفاهم بين اليمن ودول مجلس التعاون -السابق الاشارة اليها- إطاراً نمطياً للتعاون والتنسيق الأمني، يضاف إليها تبادل تسليم المجرمين ومكافحة التسلل والتهريب عبر المنافذ الحدودية، وتبادل أسماء المحكوم عليهم بجرائم خطيرة تمس الطرف الآخر، وكذا المشبوهين أو من هم تحت المراقبة، وأسماء المقبوض عليهم احتياطياً في جرائم خطيرة من مواطني الطرف الآخر ووفق القنوات الدبلوماسية المتعارف عليها. وهذه المضامين هي الأخرى نمطية في حالة الدول ذات الحدود المشتركة التي تجسدها حالة الحدود اليمنية السعودية، والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في هذا الشأن.

المطلب الثالث : القضايا الأمنية في العلاقات اليمنية الخليجية

قبل البدء في مناقشة القضايا الأمنية التي تتضمنها العلاقات اليمنية الخليجية، من الضرورة بمكان أن نلفت الانتباه إلى ملاحظة على درجة بالغة الأهمية، فاستبعاد اليمن من كافة الترتيبات الأمنية الخليجية جعلها بعيدة في ذات الوقت عن كافة القضايا الأمنية التي تعالجها الترتيبات الأمنية الجماعية التي يتم رسمها في سياق مجلس التعاون الخليجي. ولذا فإن القضايا الأمنية التي سيعالجها هذا القسم ذات صلة وثيقة بالترتيبات الثنائية التي تنظمها بشكل أو آخر اتفاقيات ومذكرات التفاهم والتنسيق الأمني بين اليمن وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، أو تلك القضايا التي تفرضها تطورات الأمر الواقع، أو تلك التي تمثل

هاجساً أمنياً لدول الجوار الجغرافي. وعلى وجه العموم شهد المسار العام للعلاقات اليمنية الخليجية جملة من القضايا ذات الصلة بالملفات الأمنية يأتي في مقدمتها، أزمة الخليج والحرب التي تلتها في ١٩٩١، حرب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، ملفات الحدود اليمنية مع كل من عمان والعربية السعودية، انتشار السلاح في اليمن، الاضطرابات الأمنية في المحافظات الجنوبية اليمنية، الحروب الستة في صعدة، تنامي خطر القاعدة، القرصنة في البحر الأحمر. وسنحاول في هذا المطلب أن نلقي الضوء بإيجاز على أهم القضايا الأمنية التي كانت محلاً للاهتمام بين الطرفين اليمني والخليجي.

أولاً – قضايا الحدود المشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون:

ورثت الجمهورية اليمنية ملفات الحدود من النظم الشطرية بكافة تعقيداتها ومشاكلها المختلفة. فالشطر الشمالي من ناحية خاض العديد من جولات الصراع الحدودي المسلح مع العربية السعودية، ابتداءً من الحرب الشاملة التي انفجرت بين الطرفين في عام ١٩٣٤ والتي ترتب عليها توقيع اتفاقية الطائف، ومروراً بالعديد من الخلافات الحدودية التي أضحت تقليدياً جزءاً رئيساً من بنية العلاقات بين الطرفين. ولم يكن الشطر الجنوبي بعيداً عن هذه الأجواء، إذ دخل في خلافات حدودية مع سلطنة عمان منذ اللحظات الأولى لحصوله على الاستقلال في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، فضلاً عن تفاقم خلافاته الحدودية مع المملكة العربية السعودية لا سيما في ظل الخلافات الأيدلوجية الحادة بين الطرفين.

وهكذا ورثت دولة الوحدة اليمنية خلافات حدودية مع دولتين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يمكن تسميته بقوس الأزمة الملتهب الذي ينطلق من نقطة الحدود اليمنية العمانية على البحر العربي، ومروراً بالحدود البرية بين الطرفين باتجاه مثلث الحدود المشتركة بين اليمن وعمان والعربية السعودية بالقرب من منطقة الخراير، ثم عبوراً باتجاه الحدود البرية بين اليمن والسعودية، ووصولاً إلى نقاط الحدود المشتركة بين الطرفين عند شواطئ البحر الأحمر. وعد هذا الأمر بحق إحدى المعضلات الأمنية التي تعيق تحقيق أي نوع من التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يعتد به بين اليمن والمنظومة الخليجية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي، وألقى بظلاله على علاقات اليمن مع كل من عمان والسعودية خلال المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية بالنظر إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتراجع ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار الجغرافي.

١ - تسوية الخلافات الحدودية اليمنية العمانية؛

باتت اليمن مطالبه -أكثر من ذي قبل- بتحقيق تقدم في تسوية الخلافات الحدودية مع عمان والسعودية إذا ارادت إحداث تقدم مماثل على صعيد العلاقات اليمنية الخليجية. وأفلحت اليمن في تجاوز التداعيات السلبية لازمة الخليج الثانية باستئناف المفاوضات الحدودية مع سلطنة عمان، واتخاذ قرار قضى بتعجيل ترسيم الحدود معها ترتب عليه التوقيع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاقية الحدود الدولية التي أنهت من الناحية الفعلية والقانونية خلافات حدودية ظلت عالقة لحقه طويلة من الزمن بين اليمن وجاراتها الشقيقة، ورتبت أوضاعاً وعلاقات إقليمية مغايرة لسابقتها، ومثلت حالة متميزة في سجل النزاعات بين الدول العربية، وقدمت أنموذجاً يحتذى به اختلف إلى حد كبير عن النماذج التي رسمت تطور معظم الخلافات الحدودية العربية - العربية، إذ إنه اعتمد بالأساس على الوسائل السلمية، وكان ثمرة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي توجت في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على الخرائط النهائية للحدود المشتركة بعد أن تم اعتماد قاعدة الخط المستقيم الذي استثنى منه مثلث حبروت.

٢ - تسوية الخلافات الحدودية اليمنية السعودية؛

ظلت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تشكل عقدة مستعصية الحل في العلاقات بين الطرفين، لا سيما وأن حقبة التسعينيات قد شهدت خلافات حادة ومواجهات عسكرية مستمرة على الحدود المشتركة، على الرغم من توقيع مذكرة التفاهم في مكة المكرمة في شباط/فبراير ١٩٩٥. بيد أن بوادر الانفراج قد لاحت في الأفق من جديد بزيارة غير متوقعة للرئيس صالح إلى المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ تم خلالها التوقيع على معاهدة جدة التي رسمت آلية لتسوية الخلافات التي ظلت عالقة بين الطرفين طوال أكثر من ستة عقود من الزمان.

ومع الشروع في تسوية الخلافات الحدودية مع العربية السعودية -اتساقاً مع مضامين معاهدة جدة- تكون اليمن قد أفلحت في تسوية خلافاتها الحدودية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي تحويل القوس الذي كان يمثل معضلة أمنية في العلاقات اليمنية الخليجية إلى حزام أمني يعضد من مقدرة الأطراف كافة على صنع الأمن والاستقرار في الخليج وشبه الجزيرة العربية.

ثانياً – قضايا التعاون الأمني:

استأثرت قضية التعاون الأمني بقسم يعتد به من الاهتمام المشترك لليمن ودول شبه الجزيرة العربية لا سيما بعد حادثة تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ التي كانت تقف في ميناء عدن بهدف التموين، وما تلا ذلك من أحداث جسام شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ثم تدمير ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قبالة ميناء المكلا. وربما اكتسبت قضايا التنسيق الأمني بين اليمن والسعودية أولوية خاصة في الاتفاقيات الأمنية بين الطرفين، لا سيما بعد تنامي تهديد تنظيم القاعدة واستهدافه للعديد من الأهداف الاستراتيجية في كلا البلدين.

ويكشف تحليل العلاقات اليمنية الخليجية في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ في هذه القضية، أن درجة كثافة التفاعلات بين اليمن والسعودية كانت عالية مقارنة بعلاقات اليمن ببقية دول الخليج والجزيرة العربية كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (١) يبين حجم التفاعلات الأمنية بين اليمن وبين دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	السعودية	عمان	الإمارات	البحرين	قطر	الكويت	الاجمالي
٢٠٠٤	١٣	١					١٤
٢٠٠٥	١٠	١	٢	٣			١٦
٢٠٠٦	٦						٦
٢٠٠٧	٤		٤		١		٩
٢٠٠٨	١١	٢	٣		٥	١	٢١
الاجمالي	٤٤	٤	٩	٣	٦	١	٦٦

إن تحليل التعاون الأمني في العلاقات اليمنية الخليجية يمكن أن ينتهي بنا إلى تقديم

الملاحظات التالية:

١ - كما يتضح من الجدول السابق فإن التعاون الأمني في ميدان العلاقات اليمنية الخليجية كان مركزاً بدرجة رئيسة بين اليمن والسعودية،

- إذ احتلت السعودية المرتبة الأولى ونسبة تبلغ ٦٦ % من إجمالي شبكة التفاعلات الأمنية اليمنية الخليجية.
 - يلي ذلك الإمارات العربية المتحدة ونسبة تتجاوز ١٣ %،
 - ثم قطر ونسبة تقترب من ٩ %،
 - ثم عمان ونسبة تقترب من ٦ %،
 - ثم البحرين ونسبة تقترب من ٤ %،
 - ثم تأتي في المرتبة الأخيرة دولة الكويت بحصيلة تقترب من ١ %.
- ٢ - الملاحظة الثانية الجديرة بالاهتمام في هذا السياق أن التفاعلات الأمنية اليمنية السعودية تنوعت لتغطي مستويات قيادية مختلفة، ابتداء من رئيس الدولة وولي العهد، مروراً بنواب رئيس الوزراء ومجلس التنسيق اليمني السعودي، ووزراء الداخلية والدفاع ومساعد وزير الداخلية، ومساعد رؤساء الأجهزة الاستخباراتية، واللجان المشتركة والرسائل المتبادلة والاتصالات الهاتفية، في حين أن التعاون الأمني بين اليمن وبقية دول الخليج العربي لم يتجاوز في أعلى مستوياته وزراء الداخلية أو الدفاع.
- ٣ - إن التفاعلات اليمنية السعودية في هذا المضمار غطت فريحة واسعة من القضايا الأمنية، إذ تعاملت مع قضايا الحدود، وتبادل المجرمين المطلوبين في البلدين، والتسلل عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وقضايا الإرهاب عموماً وتنظيم القاعدة خصوصاً، والقرصنة في البحر الأحمر، والاتفاقيات والمحاضر الأمنية وآليات التنسيق بين الطرفين، والتعاون العلمي والندوات الفكرية في مجال مكافحة الإرهاب، في حين اقتضت أنماط التفاعلات التعاونية بين اليمن وبقية دول المجلس على المباحثات النمطية الرامية إلى وضع آليات التنسيق ورفع مستوياته.
- ٤ - إن عام ٢٠٠٤ مثل الذروة في التفاعلات الأمنية بين اليمن والسعودية، إذ استأثر بحوالي ٣٩ % من حصيلة التفاعلات بين الطرفين. ففي هذا العام بدأت المواجهات العسكرية المسلحة بين القوات الحكومية اليمنية وبين قوات التمرد الحوثي في محافظة صعدة. كما حرص الطرفان على رفع آليات التنسيق في الجوانب الأمنية على الحدود المشتركة، وتوضيح آليات عمل الفرق الميدانية لتنفيذ المحاضر المشتركة، واستكمال وضع العلامات الحدودية تنفيذاً لمضامين معاهدة جدة، وتدشين عملية تسليم واستلام المواقع الحدودية، ودعم

السعودية للجهود الحكومية اليمنية في مواجهة أعمال التخريب التي قام بها التيار الحوثي، والوقوف إلى جانب اليمن لضمان أمنه واستقراره، وتوج هذا العام بتعاون علمي وفكري حين احتضنت صنعاء في أيلول/سبتمبر أعمال الندوة الفكرية التي كرست لمناقشة الإرهاب والقرصنة البحرية بالتعاون بين وزارة الداخلية وجامعة نايف للعلوم الأمنية بحضور خبراء من السعودية، والامارات، وقطر، وعمان والكويت.

٥ - ان عام ٢٠٠٨ مثل الذروة في التفاعلات الأمنية بين اليمن ودول الخليج، إذ استأثر بحوالي ٣١ % من حصيلة التفاعلات الأمنية بين الطرفين. فبالإضافة إلى التفاعلات اليمنية السعودية التي مثلت أكثر من ٥٠ % من تفاعلات هذا العام، وتناولت قضايا شتى في مجال التنسيق الأمني ومتابعة عناصر القاعدة، والحرب الخامسة في صعدة والقرصنة في البحر الأحمر، شهد هذا العام اهتماماً قوطياً من خلال الوساطة القطرية بشأن تطورات الاحداث في صعدة، وتوقيع اتفاق تنفيذي في شباط/فبراير ٢٠٠٨ للاتفاق الرئيس الذي تم توقعه في عام ٢٠٠٧. يلي ذلك في الترتيب عام ٢٠٠٥ الذي شهد ٢٤ % من إجمالي التفاعلات اليمنية الخليجية في سياقها الأمني، فبالإضافة إلى التفاعلات اليمنية السعودية، شهد هذا العام التوقيع على مذكرة التفاهم والتنسيق الأمني بين اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة، كما تم ايضا التوقيع على تبادل وثائق التصديق على اتفاق التعاون الأمني بين اليمن وسلطنة عمان، وكذا التوقيع على محضر اتفاقية التعاون الأمني وسبل تعزيزه بين اليمن والبحرين. وبالإضافة إلى ذلك شاركت اليمن في مؤتمر حوار الخليج الثاني الذي انعقد في البحرين في كانون الأول/ديسمبر وقدمت رؤيتها لمنظومة الأمن الإقليمي في المنطقة.

٦ - خلت العلاقات اليمنية الخليجية في بعدها الأمني من أي تفاعلات تعاونية بين اليمن والكويت، وهو أمر لا يمكن تفسيره بمعزل عن فقدان الثقة الأمنية بين الطرفين، وربما يعطينا مؤشراً بأن العلاقات اليمنية الكويتية على الرغم من التحسن الملحوظ فيها، إلا أنها لم تتجاوز بعد عقدة أزمة الخليج الثانية والعدوان العراقي على الكويت في آب/اغسطس ١٩٩٠. والتفاعل الوحيد المرصود في الجدول رقم (١) يأتي في سياق التعاون الجماعي الذي عبر عنه اللقاء الذي جمع نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن مع سفراء دول مجلس التعاون، وسفراء الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن المعتمدين في صنعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لبحث القرصنة البحرية في المحيط الهندي وخليج عدن.

ثالثاً - حروب التمرد الحوثي في صعدة:

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ انطلقت شرارة المواجهات العسكرية بين القوات الحكومية وقوات التمرد الحوثي في صعدة لتؤسس لحرب طويلة الامد بين الجانبين. وخلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ اندلعت الحرب خمس مرات بين القوات الحكومية وبين قوات التمرد الحوثي دون ان تحسم عسكرياً أو سياسياً على الرغم من قتل حسين بدر الدين في عام ٢٠٠٤، إذ أخذ إخوته القيادة من بعده. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩ اندلعت الحرب السادسة التي ما زالت شرارتها مستعرة حتى الساعة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩م) في ظل إعلان رسمي بأن القوات الحكومية تدك معقل الحوثيين، وبأن الحسم بات قضية وشيكة لن تتجاوز أياماً، ووعود رئاسية بأن الحرب السادسة ستكون الحرب الأخيرة. وكما تمثل الحرب تهديداً ومساساً مباشراً بأمن واستقرار اليمن وبرامجه التنموية ومشاريعه الاستثمارية، فإنها لا ريب أن تمثل تهديداً لأمن واستقرار السعودية من منظورين على الأقل الأول: إن الحرب تدور على حدودها بالنظر إلى أن اليمن والسعودية يملكان حدوداً مشتركة من جهة محافظة صعدة. والثاني: إن الحوثية في أبعادها المذهبية تقدم فكراً يتناقض مع المذهب السلفي الذي تعتنقه السعودية.

ولا ريب أن هذا التمرد قد استدعا تحركاً خليجياً جماعياً وفردياً. فعلى الصعيد الفردي تنوعت ردود الفعل، إذ كانت السعودية سباقة في هذا الأمر حين أعلنت في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تضامنها مع اليمن مبكراً في مواجهة أعمال التخريب التي قام بها الحوثي. وتطور هذا التضامن إلى مستوى الدعم والوقوف إلى جانب اليمن في السراء والضراء، وتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن كما جاء في رسالة ولي العهد السعودي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ التي تضمنت تهنئة اليمن بإخماد فتنة التمرد في صعدة وقطع دابر مرتكبيها. واستمر هذا النمط من الدعم خلال كافة جولات المواجهة المسلحة في الحروب الست التي شهدتها اليمن، وإلى المستوى الذي تم فيه توجيه أصابع الاتهام إلى السعودية بالاشتراك إلى جانب القوات اليمنية في الحرب السادسة.

وفي ذات السياق اتسم سجل الأحداث في عام ٢٠٠٧ بظهور دور قطري في الساحة السياسية اليمنية، لاسيما بعد الزيارة التي قام بها أمير دولة قطر إلى صنعاء في التاسع من آيار/مايو، والتي أسست لدور قطري قيادي في التقريب بين وجهتي النظر الرسمية والحوثية،

وطرح فكرة توقيع اتفاق بين الطرفين برعاية قطرية، وتبلورت أفكار الاتفاق والدور القطري من الناحية العملية مع زيارة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري إلى صنعاء في السادس من حزيران/يونيو، وهو الأمر الذي مهد الطريق لتوقيع الاتفاق بين الطرفين في نفس الشهر، متضمناً العديد من البنود التي يأتي في مقدمتها وقف العمليات العسكرية، والتزام الحوثيين وأتباعه بالنظام الجمهوري والدستور والقوانين النافذة في البلاد، وإنهاء حالة التمرد وتنفيذ قرار العفو العام، وإطلاق المعتقلين ما عدا المتهمين في القضايا المحالة إلى النيابة العامة، أو المنظورة أمام المحاكم، والكشف عن المفقودين، ومعالجة الجرحى، وتسليم الجثث الموجودة لذويها، وبسط نظام الدولة في المنطقة، وتسليم الأسلحة المتوسطة مع ذخيرتها للدولة، واحترام حرية الرأي والتعبير بما في ذلك الحق في إنشاء حزب سياسي وفقاً للدستور والقوانين السارية في البلاد، ووصول عبد الملك الحوثي، ويحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي، وعبد الله عيضة الرزامي إلى قطر دون ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي معاد لليمن، وعدم مغادرة قطر إلا بعد موافقة الحكومة اليمنية، ووقف كافة الحملات الإعلامية وأعمال التحريض، وإعادة إعمار ما خلفته الحرب ومعالجة آثارها، وقيام قطر بالمساهمة في صندوق لإعادة إعمار المناطق المتضررة وتعويض المتضررين، ويكون هذا الصندوق مفتوحاً لمساهمة الدول العربية والصديقة فيه.

بيد أن هذا الاتفاق لم يجد له سبيلاً للتنفيذ، ولذا تم تنشيط الدور القطري في مطلع ٢٠٠٨ حيث شهدت الدوحة في الأول من شباط/فبراير التوقيع على وثيقة الإجراءات التنفيذية لاتفاق حزيران/يونيو ٢٠٠٧ التي تكونت من أربعة عشر بنداً، تضمنت الاتفاق على الوقف الكامل للعمليات العسكرية، وتنفيذ العفو العام بما في ذلك سحب طلب تسليم الحوثيين من الانتربول، وإطلاق المعتقلين، وبسط نظام الدولة في كافة المديريات، وإعادة السيارات والمعدات والأسلحة التابعة للجيش والأمن، واحتفاظ المواطنين بأسلحتهم الشخصية، ووصول الحوثيين وقياداته إلى قطر، على أن يعود إلى اليمن بعد ستة أشهر وبطريقة رسمية، مع تأكيد البند الرابع عشر على أن تظل محتويات الوثيقة سرية، ولا يجوز نشرها أو الإفصاح عن محتوياتها إلا لأطرافها ولأغراض تطبيقها.

ومجدداً كان الاخفاق بالمرصاد، إذ فشلت كافة اللجان في وضع بنود الوثيقة موضع التنفيذ، أو التقريب بين وجهات نظر الطرفين حول آليات تطبيق بنود الاتفاق، وهو الأمر الذي مهد لاندلاع الحرب الخامسة في آيار/مايو ٢٠٠٨ وعلى نحو أشرس من ذي قبل. وعلى الصعيد الجماعي أعلن المجلس الوزاري الخليجي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م تأييده للمعالجة التي قامت بها الحكومة اليمنية في مواجهة الأعمال التخريبية والإرهابية التي قام بها المتمردون في صعدة. واستمر هذا النسق العام دون تغيير. الأمر الجديد في هذا الشأن أن موضوع الحرب في صعدة، والوساطة القطرية أصبحا يحضيان باهتمام خليجي، إذ قام عبد الرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون الخليجي بزيارة صنعاء عقب التوقيع على الاتفاق الجديد في عام ٢٠٠٨م، مؤكداً الحرص الخليجي على إنهاء الحرب في صعدة، وهو أمر له دلالاته التي لا يمكن إغفالها. فإيجاد يمن أمن ومستقر يعد بكل المقاييس هدفاً استراتيجياً لدى صانع القرار اليمني، لكنه بات بالضرورة مصلحة خليجية حيوية، لاسيما بعد تصريحات العطية بأننا جميعاً نبحر في قارب واحد.

رابعاً – ملف الوحدة اليمنية ودعاوى الانفصال وفك الارتباط:

يحتل ملف الوحدة اليمنية قائمة أولويات اليمن في علاقاتها بدول الخليج العربي في بعدها الأمني، وكان هذا الملف مصيرياً في الفترة التي رافقت حرب الانفصال في صيف عام ١٩٩٤. ودون الخوض في تفاصيل المواقف الخليجية من حرب الانفصال، والملابسات التي أحاطت بها من خلال محاولة تدويل ملف الحرب، يبدو أن العلاقات اليمنية الخليجية في الوقت الراهن قد تجاوزت تلك التداخيات. فالحراك في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية الذي انطلق في عام ٢٠٠٧ من خلال مطالب بعض المتقاعدين العسكريين، سرعان ما تحول إلى رايات ترفع شعار الانفصال. وتصاعدت المصادمات العسكرية في بعض المحافظات الجنوبية لاسيما في المناسبات الوطنية، بيد أن ظهور علي سالم البيض في آيار/مايو ٢٠٠٩ قد أحيى من جديد بعض المخاوف من تفعيل ملفات الانفصال تحت مسمى فك الارتباط بين شطري اليمن. واستدعى ظهور هذه المخاوف تحركاً يمنياً قابله موقف خليجي واضح على الصعيدين الفردي والجماعي يؤكد حرص الدول الخليجية على وحدة اليمن والحفاظ على أمنه واستقراره. وكان هذا الموقف مطمئناً لليمن ومستبعداً في الوقت ذاته احتمالات حصول مشروع الانفصال على أي نوع من أنواع الدعم الإقليمي.

خامساً – البرنامج النووي الإيراني:

يشكل البرنامج النووي الإيراني مصدر تهديد مستمر للدول العربية في الخليج، ويتعاضد هذا التهديد في ظل العلاقات الإيرانية السعودية المتردية، والاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، والتصريحات الإيرانية بأن البحرين جزء من إيران، والدور الإيراني القوي في التفاعلات العراقية، والدور الإيراني الخفي والغامض في التمرد الحوثي في صعدة. ودأبت السياسة اليمنية كنسق عام على دعم حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

بيد أن مزيداً من تورط المرجعيات الدينية الإيرانية، وكذا الإذاعات المحلية الإيرانية في دعم حركة التمرد الحوثي في صعدة، قد جعل السياسة اليمنية تجاه البرنامج النووي الإيراني تقع في شقي الرحى بين الاستمرار في دعم البرنامج النووي الإيراني وبين الدور الإيراني المناهض للأمن والاستقرار في اليمن. ولا ريب أن شبكة العلاقات الإيرانية الخليجية على هذا النحو تثير قلقاً وهاجساً أمنياً مشتركاً لدى الدول العربية في الخليج وشبه الجزيرة العربية، وتستدعي تنسيقاً أمنياً يمينياً – خليجياً قوياً بهذا الشأن.

سادساً – الجزر المتنازع عليها بين إيران والإمارات:

يرتبط النزاع على الجزر العربية الثلاث بدور إقليمي تسعى إيران إلى ممارسته منذ الخمسينيات، إذ صرح الشاه في ١٩٥٨م "بأن السيطرة الإيرانية على الخليج (الفارسي) أمر طبيعي". وعند إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من الخليج العربي، حاولت إيران إقليمياً ملء الفراغ الذي سيخلفه هذا الانسحاب، فأكدت في ١٩٦٨ "ضرورة العودة إلى الخليج الذي من شأنه تصحيح الوضع الذي خلفه الوجود الاستعماري طوال المائة والخمسين سنة الأخيرة". وصرح الشاه "بأن البريطانيين سيذهبون ويجب أن تذهب تركتهم الاستعمارية معهم". واندفعت إيران إلى الخليج بشدة، وأعلنت مجدداً ادعاءاتها الإقليمية في البحرين، وهدد الشاه باحتلال الجزر العربية الثلاث الواقعة على مدخل الخليج العربي. وكنوع من التكتيك الإيراني خففت طهران من ادعاءاتها الإقليمية في البحرين، في الوقت الذي نفذت فيه تهديداتها وقامت في نهاية تشرين الثاني ١٩٧١ باحتلال جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وجزيرتي طناب الصغرى و طناب الكبرى التابعة لإمارة رأس الخيمة لأهميتها الاستراتيجية على مدخل الخليج العربي، وزعمت ملكيتها لهذه الجزر تحت غطاء العديد من المسوغات والمبررات.

وكان موقف اليمن واضحاً منذ الوهلة الأولى، إذ رفضت الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، واستنكرت بشدة هذا الاحتلال كونه يمثل عدواناً صارخاً على الأراضي العربية، ويتنافى مع روابط الأخوة الإسلامية التي تربط إيران بالعرب، ويتناقض مع القوانين والأعراف الدولية التي تحرم احتلال أراضي الغير باستخدام القوة العسكرية. وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ أصدرت صنعاء تعليماتها لمندوبيها في الجامعة العربية وكذا مندوبيها في الأمم المتحدة لإثارة موضوع هذا العدوان، ومعالجته على المستويات كافة بالتعاون مع ممثلي الدول العربية.

وفضلاً عن ذلك سعت اليمن على مستوى القمة إلى ممارسة دور في التقريب بين وجهتي نظر الطرفين، عبر زيارة قام بها الرئيس صالح إلى كل من طهران وأبو ظبي في السابح عشر والتاسع عشر من نيسان/أبريل ٢٠٠٠ للقيام بدور الوساطة بين الطرفين، من أجل إيجاد تسوية سلمية لخلافتهما حول الجزر الثلاث، مع التأكيد في هذا الأمر على الموقف اليمني الثابت والمتمثل في دعم الحقوق الإماراتية في الجزر الثلاث التي تؤكد اليمن دوماً على هويتها العربية.

واستمر الخط العام الرافض لهذا الاحتلال واضحاً وثابتاً في السياسة الخارجية لدولة الوحدة اليمنية، وكذا في سياق الإجماع العربي الذي تعبر عنه البيانات الختامية الصادرة عن القمم العربية، وكذا دعم المواقف الخليجية التي تعبر عنها البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سابعاً - مكافحة الإرهاب:

عانت اليمن -شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول الخليجية- من العمليات الإرهابية التي دأبت بعض الجماعات الجهادية على ارتكابها تحت مبررات ومسوغات شتى. وتنوعت هذه العمليات لتأخذ اشكالاً عده منها تفجير السيارات المفخخة، الهجوم على سفارات دول صديقة، قتل واختطاف سياح أجانب، الاعتداء على منشآت استراتيجية وحيوية، تفجير مدمرات وناقلات نفط. وفي سياق تطور التفاعلات الإقليمية والدولية لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ اكتسبت قضية مكافحة الإرهاب هي الأخرى أبعاداً إقليمية ودولية. واحتلت جهود مكافحة الإرهاب أولوية في سياسات اليمن سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

ولا ريب أن السعودية تعد من أكثر الدول الخليجية اهتماماً بما يجري في اليمن لمسوغات شتى وقواسم مشتركة عدة، منها أن البلدين أصبحا أهدافاً معلنة لتنظيم القاعدة. وإذا كانت السعودية قد قطعت شوطاً يعتد به في مكافحة الإرهاب داخل أراضيها، فإن الهاجس الأمني من انطلاق عمليات إرهابية لتنظيم القاعدة من اليمن يظل قائماً لديها بقوة، وهو الأمر الذي استدعا مزيداً من التنسيق الأمني بين البلدين عكسته الاتفاقيات الأمنية التي تم توقيعها بين الطرفين، وكثافة التفاعلات التعاونية التي سبق وأن أشرنا إليها أثناء الحديث عن التعاون الثنائي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وضاعف من شدة الهاجس الأمني لدى الطرفين أن فرعي القاعدة في اليمن والسعودية أعلنوا الاندماج الكامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تحت مسمى تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، وأن عملياتهما أضافت إلى أهدافها شخصيات ذات مواقع قيادية في الأجهزة الأمنية والأسرة الحاكمة في السعودية.

وربما تكون محاولة اغتيال مساعد وزير الداخلية السعودية في آب/أغسطس ٢٠٠٩م بمثابة جرس إنذار لفت الانتباه إلى أن التعاون بين الطرفين رغم وصوله إلى مستويات عالية من التنسيق، إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب الذي يجنب الطرفين مخاطر العمليات الإرهابية التي تقوم بها القاعدة.

ثامناً - القرصنة في البحر الأحمر:

مع انهيار الدولة في الصومال، وتعرثر جهود إعادة البناء، والإخفاق المستمر في جمع الفصائل الصومالية في قارب واحد، أضحت أبواب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وكذا خليج عدن، مفتوحة على مصراعها أمام القرصنة البحرية للعديد من العناصر الصومالية التي اتخذت من القرصنة حرفة، ومن الابتزاز مصدراً للارتزاق. وكما يبدو فإن نمو ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر فتحت آفاقاً رحبة للتدخل الدولي عبر مظلة الأمم المتحدة بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨٧ الصادر في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بشأن القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر، والذي شرع في فقراته الثانية والثالثة والخامسة لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية وأجنبية متحركة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تابعة للدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية والمشاركة الفاعلة في حماية الملاحة البحرية في المنطقة من خلال:

- ١ - نشر سفن بحرية وطائرات عسكرية،
 - ٢ - استخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة.
 - ٣ - اتخاذ إجراءات لحماية القوافل البحرية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي التي تكتسب أهمية حيوية في إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين في الصومال،
 - ٤ - تقديم النصائح والتوجيهات للسفن التي يحق لها رفع أعلامها بشأن التدابير الاحترازية المناسبة كي تحمي نفسها من الاعتداء، أو الإجراءات التي ينبغي لها أن تتخذها إذا تعرضت للاعتداء أثناء مرورها قبالة السواحل الصومالية.
- ولا ريب أن هذا القرار يتعارض جملة وتفصيلاً مع المفهوم اليمني لأمن البحر الأحمر الذي يركز على ضرورة تحقيق الأمن من خلال التعاون الدائم والمستمر بين الدول المطلة على البحر الأحمر، والرفض القاطع للقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، بما في ذلك القواعد العسكرية الأمريكية، لما تشكله من تهديد حقيقي لأمن اليمن وأمن خليج عدن والبحر الأحمر. ولذا لم يكن غريباً أن تبدي صنعاء امتعاضها من هذا القرار حين أكدت أن التواجد الأجنبي لن يحل مشكلة القرصنة، وأن تأمين الملاحة في البحر الأحمر سيتم بفاعلية أكبر إذا قامت الدول الكبرى بدعم إمكانيات الدول المطلة على البحر الأحمر ومساعدتها على تحقيق الأمن بكوادرها الذاتية.
- وكما هو واضح فإن حرية الملاحة والأمن والاستقرار في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تعد مصلحة يمنية خليجية في آن واحد، فاليمن تهتم بهذا الموضوع بالنظر إلى إطلالها المباشر على البحر الأحمر وخليج عدن، ولوجود حدود بحرية مشتركة مع دول أفريقية مثل إريتريا وجيبوتي، وحدود متقاربة مع الصومال لاسيما في منطقة جزر عبد الكوري. وفي المقابل تهتم دول الخليج العربي بالأمن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بالنظر إلى الارتباط العضوي الوثيق بين أمن شبه الجزيرة والخليج، وبين أمن البحر الأحمر، ناهيك عن أن النفط الخليجي المتجه إلى أوروبا يمر عبر المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبحاجة ماسة إلى بيئة غير مواتية لنمو ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر.
- وكما يبدو فإن هذا الموضوع أخذ حيزاً من العلاقات اليمنية الخليجية في بعدها الأمني، حتى في المرحلة السابقة على إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨٧ لعام ٢٠٠٨. فالإدراك اليمني الخليجي لمصادر التهديد القادمة من القرصنة البحرية كانت دافعاً لليمن

والدول الخليجية لمناقشة هذا الموضوع بشكل علمي في صنعاء، في ندوة فكرية بشأن الإرهاب والقرصنة البحرية، نظمتها وزارة الداخلية اليمنية بالتعاون مع جامعة نايفر للعلوم الأمنية، بحضور خبراء من السعودية، والامارات، وقطر، وعمان، والكويت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م.

بيد أن التطور الذي طرأ على هذه الظاهرة في عام ٢٠٠٨م قد جعل اليمن تحرص على التشاور والتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل ان يتم تدويل قضية القرصنة في البحر الاحمر، وقبل إصدار قرار مجلس الأمن الدولي، حيث تم بحث هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في اجتماع رسمي جمع نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن مع سفراء دول مجلس التعاون والدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في صنعاء، وبحث ظاهرة القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية.

ومن ناحية أخرى فإن التنسيق اليمني السعودي كان حاضراً في هذا الموضوع لاسيما في المرحلة التي تلت إصدار قرار مجلس الأمن، حيث تم بحث هذا الموضوع رسمياً من خلال الرسائل المتبادلة بين الرئيس صالح والملك عبد الله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ناهيك عن الاتصالات الهاتفية التي كرسست لمناقشة التطورات في الصومال ومخاطر القرصنة البحرية في المياه الدولية في البحر العربي والمحيط الهندي. ويكتسب التنسيق الأمني اليمني الخليجي بشأن مكافحة ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر أهمية يعتد بها بالنظر إلى احتمالات وجود قوى إقليمية ودولية لها مصلحة مباشرة في دعم ظاهرة القرصنة وتدويل ملف الملاحة في البحر الأحمر.

ولا ريب أن جزءاً كبيراً من الاهتمام الأمني المشترك بين اليمن ودول الخليج العربي ينبغي أن ينصرف نحو دعم الجهود المبذولة لإقامة مركز إقليمي لمكافحة القرصنة في الجمهورية اليمنية، إلى جانب المركز الإقليمي المقترح تأسيسه في نيروبي.

تاسعاً - اللاجئون الأفارقة:

مع تطور الأحداث في القرن الإفريقي، وانهيار الدولة في الصومال، والإطاحة بمانجستو هيلام ميريام في إثيوبيا، وإعلان الاستقلال في إريتريا في أوائل التسعينيات، شهدت اليمن موجة من اللجوء الإفريقي إلى أراضيها من كل من إثيوبيا والصومال وإريتريا. بيد أن اللجوء الصومالي كان لافتاً للانتظار، إذ بدأت الأرقام تظهر بمئات الألوف، إذ تشير بعض الإحصاءات

إلى أن اليمن استقبلت حوالي ٧٠٠ ألف لاجئ خلال فترة الحرب الأهلية الصومالية، كما تشير إحصاءات مركز تسجيل اللاجئين إلى وجود أكثر من ١٩٤ ألف لاجئ، وهو الأمر الذي يضيف إلى اليمن الكثير من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي لا تستطيع منفردة أن تنهض بها.

وللهذه الأولى تبدو إشكالية اللاجئين الأفارقة قضية أمنية يمنية صرفة، لكن حين نأخذ في الاعتبار أن بعض الأفارقة يعتبرون اليمن محطة عبور نحو بعض الدول الخليجية، ففي هذه الحالة نضع إشكالية اللجوء الإفريقي في سياق العلاقات اليمنية الخليجية بسياقها الأمني من زوايا ثلاث:

الأولى: دعم اليمن في مواجهة المتطلبات الاقتصادية المتعلقة باللاجئين،

الثانية: دعم اليمن في الحيلولة دون أن تكون نقطة عبور للاجئين باتجاه دول الخليج عموماً، والعربية السعودية خصوصاً.

الثالثة: الاشتراك الفعلي - لاسيما من قبل العربية السعودية - في الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة الإشكاليات التي يعاني منها القرن الإفريقي، والتي تعد السبب الرئيس لنشوء حركة اللجوء الإفريقي.

ملاحظات ختامية

حاولنا في هذه الورقة أن نسلط الضوء على بعض من أهم الأبعاد الأمنية التي تغلف العلاقات اليمنية الخليجية، وربما يكون من الملائم أن ننهايها ببعض الملاحظات ذات الصلة والتي تتدرج من القطري إلى الإقليمي والدولي.

١ - كان واضحاً أن البنية الأمنية الجماعية الخليجية تخلو من المكون اليمني، وهو أمر يتنافى مع حقيقة الارتباط العضوي بين أمن اليمن وبين أمن الخليج وشبه الجزيرة العربية، فالتهديدات الأمنية تطال الجميع اليمن ودول مجلس التعاون. وهذه الحقيقة تستدعي إعادة التفكير في البنية الأمنية الخليجية المفترضة، وعلى نحو يجعل من اليمن عنصراً رئيساً في الترتيبات الخليجية الجماعية، وليس فقط مجرد قضية من قضايا الأمن في الخليج.

٢ - إن التعاون الثنائي بين اليمن ودول مجلس التعاون قد عزز التنسيق في بعده الأمني، وهو على درجه بالغة الأهمية، لكنه لن يؤسس لاستراتيجية أمنية مشتركة بين الطرفين إذا ظلت اليمن بعيدة عن الترتيبات الأمنية الجماعية التي تأسست في إطار مجلس

التعاون الخليجي، إلا إذا تعاملنا معه من منطلق كونه مقدمة لتعاون وتنسيق جماعي يقود إلى ضم اليمن في الترتيبات الأمنية الجماعية. إما إذا ظل التعاون حبيس العلاقات الثنائية فإنه سيفقد قيمته تدريجياً إذا شعرت اليمن أنه لن يقود إلى ضم اليمن في البنية الأمنية الخليجية المقترضة.

٣ - قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضم اليمن إلى بعض اللجان العاملة فيه (٤ لجان في ٢٠٠١ - ٤ لجان في ٢٠٠٨)، وهذه اللجان ظلت بعيدة عن فكرة الإدماج الحقيقي لليمن في مجلس التعاون ومنحها العضوية الكاملة. وعلى الرغم من اتخاذ بعض القرارات بتأهيل اليمن ورفع مستوى المعيشة فيها إلى الحد الأدنى الموجود في دول الخليج، إلا أن تطور العلاقات بين الطرفين ظل حبيساً للقرارات واللجان ولم يتبلور في الواقع في شكل ملموس. وكما يبدو فإن الارتباط العضوي بين أمن اليمن وأمن الخليج، سيرتب لفرضيات إضافية في هذا الميدان تقوم على فكرة مفادها " إن استمرار بقاء اليمن خارج إطار المنظومة الخليجية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي سيعزز من احتمالات نمو مصادر التهديد القادمة من اليمن ". وبناءً عليه فإن الوقت يظل معياراً حاسماً في العلاقات بين الطرفين، فكلما تباطأت دول الخليج في إدماج اليمن في المجلس، وزادت المشاكل في اليمن على الصعد الأمنية والاقتصادية، طالت تأثيرات هذه المشاكل وتداعياتها دول الخليج عموماً ودول الجوار الجغرافي ذات الحدود المشتركة خصوصاً. فالجميع يجرون في قارب واحد، وغرق أحدهم سيفضي حتماً إلى غرق الآخرين.

٤ - يثير الموقف الإيراني من سياسات الأمن في الخليج واليمن قلقاً مشتركاً لدى الطرفين، ويزداد الأمر تعقيداً لاسيما وأن اليمن ترى أن الأمن في الخليج العربي لن يستقيم دون دور إيراني كجزء من المفهوم اليمني لأمن الخليج العربي. بيد أن هذا الدور بات محل شك كبير حتى في سياق التفكير اليمني بالنظر إلى الشكوك والتصريحات اليمنية التي تدور حول دور إيراني في دعم حركة التمرد الحوثي في صعدة، وفي ظل الإصرار الإيراني على التمسك بالبرنامج النووي، وفي ظل الاستمرار في احتلال الجزر العربية الثلاث، وفي ظل التصريحات المتعلقة بشأن البحرين، وكذا في ظل الصراع الإعلامي الدائر بين إيران والعربية السعودية. هذا الأمر في حاجة إلى مزيد من التنسيق الأمني بين اليمن ودول مجلس التعاون يقوم على تقويم مشترك لسياسات إيران في الخليج وشبه الجزيرة العربية، وتعريف طبيعة

الموقف الإيراني من القضايا الخليجية حتى يتم وضع مصادر التهديد الإيراني لأمن الخليج إن وجدت في سياقها الحقيقي.

٥ - إن اندماج فرعي القاعدة في اليمن والسعودية يؤثر لاستمرار مستوى التنسيق بين الطرفين ورفع توترته طالما وأن البلدين مستهدفان من قبل القاعدة. والمؤشرات تؤكد أن التنسيق في مواجهة القاعدة إلى جانب التنسيق في مواجهة التمرد الحوثي سوف يحتل أولوية لدى صانعي القرار في البلدين.

٦ - إن مناقشة ظاهرتي القرصنة في البحر الأحمر واللاجنين الأفارقة تثير من جديد إشكالية الترابط العضوي بين أمن الخليج وشبه الجزيرة العربية وأمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وكما يبدو فإن مصادر التهديد القادمة إلى دول الخليج من القرن الإفريقي ستظل مستمرة إذا لم تمارس دول الخليج دوراً حقيقياً في دعم جهود إعادة بناء الدولة في الصومال، فظاهرة القرصنة البحرية لا يمكن أن تتم معالجتها بمعزل عن تحقيق صومال أمن ومستقر.

٧ - يواجه التنسيق بين اليمن ودول الخليج معضلة اختلاف المدركات الأمنية بشأن الوجود العسكري الأجنبي ودوره كعنصر من عناصر الأمن أو كمصدر من مصادر التهديد. ولا يبدو أن هناك تقارباً في المفهوم بين الطرفين، وربما يفضي ضم اليمن إلى الترتيبات الأمنية الجماعية في الخليج وشبه الجزيرة العربية إلى فهم مشترك بهذا الشأن.

المداخلات

د. عبد الرحمن بافضل – عضو مجلس النواب:

أريد فقط أن أذكر إخواني الخليجيين بقضية العمالة الوافدة التي تهدد هوية الخليج نفسه، لأن العمالة الوافدة الآن كثيرة جداً ومن دون أن تحمل حتى أي هوية إسلامية أو عربية، وهذا يهدد الهوية الوطنية في دول الخليج، ونخشى أن يأتي قرار من الأمم المتحدة، من دول عربية يقضي بأن أي أجنبي مر عليه ١٠ سنوات في أي بلد من حقه أن يصوت ومن حقه أن ينتخب ومن حقه أن يترشح وبعدها يستولون على كل هذه البلدان ونبقى نحن عمالاً عندهم، ومن ثم أرى أن العمالة اليمنية هي الضمان الوحيد للحفاظ على هوية الخليج وتقويته.

أ.د. ناصر العولقي – وزير الزراعة الأسبق – رئيس جامعة صنعاء سابقاً:

ملاحظتي الأولى انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي والذي لم يكن القصد منه التأثير السلبي على دول الخليج، ولكن وجدت اليمن نفسها معزولة في جنوب الجزيرة العربية وأرادت أن تجد لها مكاناً وفي نفس الوقت فوائد اقتصادية وسياسية من الانضمام للمجلس خاصة في ظل وجود ثلاث دول عربية مهمة داخل هذا المجلس، وهي العراق، ومصر، والأردن.

الملاحظة الثانية: لقد كنت عضواً في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أثناء أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت وطرحت بعض الآراء حول أهمية علاقتنا بدول الخليج والحفاظ عليها لمالها من أهمية وفائدة في اليمن، ولكن التيار الموجود آنذاك كان أكبر مني وأمثالي، ولذا كانوا يسموننا بالمتأمركين في ذلك الوقت، وكل ما كنت أطالب به ليس إرسال الجنود إلى حفر الباطن، ولكن انتقاد العراق بشكل قوي لعله يغير من تصرفاته نحو الكويت، أي أنني كنت أطالب سياسة أكثر قرباً من دول الخليج وخاصة في الأمم المتحدة.

– في الحقيقة أتقدم بالشكر للدكتور عمر الحسن على ورقته الرائعة والتي تعكس العلاقة بين دول الخليج واليمن في الماضي والوقت الحاضر، وأعتقد أن الرؤية التي طرحها يجب أن تأخذ من أصحاب القرار في اليمن الأهمية البالغة، ومعالجة أزمة الثقة وردم الفجوة الكبيرة بيننا وبين هذه الدول.

أما ورقة زميلي الدكتور مطهر السعيد في ورقة أكاديمية جميلة وممتازة، ولكن أعتقد أن علينا في اليمن أن نكون واقعيين فيما يتعلق بقدراتنا وفشلنا في استثمار موقعنا الاستراتيجي والتاريخي والثقافي والسكاني في هذه المنطقة من العالم، واعتقد أن سياسات التخويف لن تجدي، وعلينا البحث عن سياسات أكثر واقعية واتزاناً وشفافية، وإذا علمنا ذلك نكون قد بدأنا خطوات جادة في طريق إمكانية انضمامنا إلى مجلس التعاون الخليجي.

د. عبد القادر علي البناء (مركز الدراسات والبحوث اليمني):

وجدت في الورقة الأولى اقتراحاً مباشراً من صلب الموضوع وسيناريوهات تدعو إلى التفاؤل وبالذات السيناريوه الثاني.

والحديث المستمر إلى الآن حول المصالح المشتركة لم يعد ذا جدوى، خاصة وأننا دائماً نعك فيه، أي خلال ٨ سنوات ونحن نؤكد أن هناك مصلحة مشتركة للطرفين، أكان الطرف الأقل تنمية أم الطرف الأغنى، لكن الحديث لا يدور حول ما الذي يعيقنا فعلاً؟ ما هي مشاكل اليمن الحقيقية التي يعيقها؟ وما هي المحاذير الفعلية التي يتخوف منها الإخوة في الخليج؟ هذه القضايا قليلاً ما يتم الخوض العميق فيها، ونلامسها من الأطراف، وكنت أتمنى من الدكتور مطهر السعيد أن يظهر في ورقته ما هي مشكلتنا بالضبط. وأعتقد أنه بالنسبة لليمن -وهي المعنية بالأمر أكثر من غيرها- أن تعد المعالجات الفعلية لقضاياها الداخلية والتي تعد المدخل الأسلم.

أما حكاية المخاوف من كونها الأقل تنمية فأعتقد أن الإخوة في الخليج ينظرون لها على أنها مسألة سهلة إذا ما تسهلت الحلول الفعلية للمخاوف الأخرى والمتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي يمكن معالجتها وستخفف كثيراً من من المخاوف الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على أي عملية.

ولهذا أرى أن على اليمن أن تنطلق من الحديث عما هو مطلوب منها في إطار تهيئة الظروف لاتضمامها وآلاً تظل تنتظر مناسبات كالحالية أو تأزم الوضع الأمني لكي تكسب تعاطف دول المجلس أو حتى بعض الدول الأوروبية. لا بد من النظر إلى المشكلة الأساسية كما ذكرنا سابقاً.

د. علي عرجاش (أستاذ جامعي):

أظن أننا سنظل ندور في حلقة مفرغة وهي اتهام اليمن بأنها كانت تقف موقفاً سلبياً من احتلال العراق للكويت.. فإلى متى ستظل هذه شماعة يعلق عليها انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي؟

يجب النظر إلى واقعنا الحالي وما ينتظر منا مستقبلاً، كما يجب النظر إلى اليمن على أنها ليست دولة عبناً على دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما باعتبارها إضافة إلى هذا المجلس من حيث ما تمتلكه من موارد بشرية وموقع استراتيجي مهم.

دول مجلس التعاون الخليجي إذا ظلت تنظر إلى اليمن على أنها دولة لا تزال تعاني كثيراً من الإشكالات فإن دول هذا المجلس ستقع في إشكالات أكبر عندما تجد نفسها أمام مؤشرات ديموغرافية تحدد هوية تلك البلدان، حيث ستمثل العمالة الأجنبية الموجودة في هذه الدول معول هدم لأمناها واستقرارها. ومن ثم نطالب دول مجلس التعاون الخليجي النظر إلى اليمن كإضافة، وأظن أن الأمر سياسي بامتياز والكل يوافق على هذه القضية.

يجب أن ننظر لأنفسنا نحن كيمنيين بأننا شعب وحضارة، ويجب أن نعيد هذه الحضارة من خلال تربية كوادنا البشرية وتنميتها.. حينها ستنظر إلينا دول مجلس التعاون الخليجي على أننا شعب وحضارة نمتلك موارد بشرية ومن ثم سيكونون هم من يطالبون بانضمامنا إلى المجلس.

أ. محمد الحاج الصالح (عضو مجلس النواب):

المبررات التي وردت في الأوراق غير واقعية وخاصة ما يتعلق بالتباينات الموجودة بين المجتمع اليمني والمجتمعات الخليجية.

وأتساءل هنا عما إذا كانت المواقف التي جعلت اليمن على وضعه والخليجيين على وضعهم هل هي ذاتية أم بفعل فاعل؟

أخشى أن تنطبق علينا حكاية الشخص الذي دعا مجموعة أشخاص إلى حفل وقال: هنا تحت هذه اللوحة يقعد كل من يتمرّد على زوجته، ووضع لوحة أخرى وطلب من يأتّمرون بأوامر زوجاتهم القعود تحتها، فانصرف الجميع إلى تحت لوحة من يأتّمرون بأوامر زوجاتهم عدا شخص واحد جلس تحت اللوحة الأخرى، وحينما سأله لماذا أنت وحدك قاعد تحت لوحة المتمردين عن زوجاتهم أجابه قائلاً: زوجتي هي من أمرتني بذلك.

وبالتالي نخشى أن يكون الاستعمار هو من يخطط لنا أن نقف هذه المواقف المتباينة دون أن نشعر.

لماذا لا نتقارب ونعمل بالمثل الأوروبي، المثل الأوروبي يعني أن هناك مجتمعات متباينة في اللغة، والأعراف، والديانات، والأقاليم، لكنها اجتمعت وتوحدت وساعد بعضهم بعضاً ليشكلوا تكتلاً قوياً. وهناك قاعدة فقهية تقول: "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه".

أ. علي الوافي (خبير اقتصادي):

أرجو التركيز على المسار الواقعي، وأن هدف الانضمام ليس هدفاً واقعياً على الإطلاق، وستمضي ربما سنوات وعقود ولن يكون هناك انضمام ولن ينفذنا أحد ونحن نغرق، وأعتقد أن أهم مورد الآن هو الوقت ومن ثم فإن الوقت لم يعد يكفي لإنقاذ اليمن، ولا يعقل أن الإخوة الخليجيين سيتركون اليمن تغرق وهم ينظرون لأنهم ربما يفرقون معها لأسباب معينة. وهناك مشاكل كبيرة منها النخب السياسية القديمة في كل المنطقة والتي تعد من العوائق الحقيقية، أيضاً الفجوة اتسعت خاصة مع الطفرة النفطية الأخيرة.

نريد وبدون مبالغة (٢٠٠-٣٠٠) مليار دولار لتأهيل اليمن لتكون دولة خليجية من الناحية الاقتصادية فقط، وهذا مستحيل لأننا لم نستطع أن نسحب من الأربعة المليارات المعلنة في مؤتمر لندن ولا ٢٠% عملياً، ولأن الإصلاحات الشاملة في اليمن باتت ضرورية لتعبيد الطريق أمام مساعدات الآخرين، فأنا أقترح أن يكون هناك برنامج إصلاحات شاملة في اليمن بشروطه الخليجية. تقوم بتغذيته وتكون البداية من البرامج التي تتعلق بالعمالة. فيما أن السوق الخليجية تستنفد أكثر من ٣٠ مليار دولار سنوياً للعمالة الآسيوية في الغالب، ومن ثم ليكن هناك فرصة لتصدير ٢ مليون عامل يمني خلال عشر سنوات لدول الخليج والذي من شأنه أن يساعدنا في القضاء على مشكلة الفقر والجوع.

أنهار السيد:

الأوضاع التي تعيشها اليمن الآن بسبب مشكلة الحوثيين وتنظيم القاعدة هي حديثة عهد ولا علاقة لها بالماضي، بينما لدينا حوار من زمان مع الإخوة الخليجيين في إطار انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

وللأسف الشديد أعتقد أن الفرد اليمني ما استطاع أن يساعد نفسه حتى يعكس الصورة المرسومة عنه لدى الخليجيين، وهناك أمر ملاحظ بالنسبة لدولة الإمارات وهو عدم السماح لجنسيتين الدخول إلى دولة الإمارات إلا بشروط، وهاتان الجنستان هما (اليمن، والسودان) لماذا؟ وما دخل تنظيم القاعدة والحوثيين في مثل هذا الموضوع؟

الأمر الثاني إن (١٢٠) قاطرة ترجع من حدود السعودية إلى اليمن بسبب عدم التعبئة الصحيحة أو التخزين الصحيح، وهذه مسألة لا دخل للقاعدة أو الحوثيين بها ومن ثم لا بد أن نكون واقعيين، للأسف نحن اليمنيين لا نحاول أن نساعد أنفسنا، حتى العامل اليمني الذي يذهب يشتغل في الإمارات أو السعودية يظل عاملاً بسيطاً ولا يملك أي مؤهلات تجعلهم ينظرون إليه بنظرة لا أقصد احتراماً وتقديراً من الناحية الشخصية وإنما في المجال العملي. الشيء الآخر أنا لي عتب على المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية كونه من غير المعقول أن ينظم فعالية بهذا الحجم ثم لا نجد اسم شخصية نسائية مشاركة.

د. عيدروس النقيب (رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي):

أشيد بما استمعت إليه من الورقتين المقدمتين لهذه الجلسة، وأتفق مع كثير من القضايا المطروحة.

وللحقيقة اليمن عندها مشكلات كثيرة تحول دون تأقلمها مع محيطها، وليست المشكلة الديمقراطية أو كما يعتقد البعض أن عندنا انفجاراً سكانياً سيؤدي إلى إغراق الخليج، لا الخليجيون عندهم أكثر من عدد سكان اليمن وافدين من الدول العربية الأخرى، وبالتالي فإن اليمن يعاني من مشكلة سياسية تحول دون توازن سياسي واجتماعي، وعلى السياسيين اليمنيين والمسؤولين النظر إلى هذه المسألة نظرة الطبيب الفاحص والمشخص لأسبابها والذي يقترح العلاج.

أ. عبد الناصر المهودع (باحث سياسي):

العلاقة اليمنية الخليجية تحكمها معادلة صعبة، فاليمن يستحيل تجاهله من دول الخليج لكن في نفس الوقت يصعب إدماجه في دول الخليج، ولتفكيك هذه المعادلة من الممكن وضع بعض الأرقام:

- الناتج المحلي لليمن يبلغ ٢,٥% من الناتج المحلي لدول الخليج، فيما عدد سكان اليمن يساوي تقريباً عد مواطني الخليج.

- اليمن ينتج كهرباء في حدود ١٠٠٠ ميغا وات، بينما أصغر دولة خليجية كالبحرين تنتج كهرباء ٢٥٠٠ ميغاواط، وهذا البون الشاسع والفرق الكبير في الإمكانيات يجعل من الواقع أن ننظر بأن اليمن بعيد جداً عن الإدماج في دول الخليج، وعلينا أن نبحث عن صيغ أكثر واقعية للتقريب بين هذه المعادلة الصعبة.

أ. سعيد ثابت سعيد(صحفي وكاتب):

في الورقة الأولى لوحظ إغفال ذكر ملايسات إنشاء المجلس وأيضاً إغفال البعد الدولي وتأثيراته على العلاقات اليمنية الخليجية، وأود أن أعرف لماذا تم إغفال هذا البعد؟ كما أود أن أطرح سؤالاً للدكتور/ عمر وهو (أشارت الورقة إلى تحفظ اليمن تجاه إنشاء مجلس التعاون الخليجي، بينما اعترضت عليه العراق وإيران، في حين كانت اليمن آنذاك يمينين وليست يميناً واحداً ومن ثم لا ندري هل كان التحفظ من اليمن الشمالي أم الجنوبي؟ أم منهما معاً؟ وهذه النقطة كانت مهمة لأنها تنعكس على ما بعد ذلك. وأيضاً أريد أن أؤكد على البعد الدولي وتأثيراته في هذه العلاقة.

أ.د. محمد عبد الملك المتوكل (أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء):

لي رجاء ألا يخرج هذا المؤتمر وتظل قضية متحفظين ومجاملات، وأريد أن أسأل هل بالإمكان أن يبحث دور غياب الحكم الرشيد بمفهومه العلمي في القضايا الأمنية والقضايا التنموية وقضايا العلاقات اليمنية الخليجية.

أ.د. عبد العزيز الترب (رئيس الاتحاد العربي للتنمية الإدارية):

الحقيقة أنا جئت إليكم مستمعاً لا مشاركاً، لكن الورقتين دفعتاني إلى أن أقدم وأتكلم من القلب إلى القلب.

أولاً: لدينا نقطتان يجب أن نناقشهما بصدق ودون مكاييدات.. الوحدة تمت والفرحة عمت ومن يعمل يخفق ومن لا يعمل لا يخفق.. لكن هناك سلسلة من الأمور وجب علينا النظر فيها مرة أخرى.

وبصفتي أستاذ إدارة أقول إن من لا ينظم نفسه لا يمكن أن ينظم الآخرين، ومن خلال هذه الندوة علينا أن نستمر في حواراتنا الجانبية غير الرسمية لأن التنظيم غير الرسمي يخلق علاقة رسمية.

يمكن للإخوة في دول الخليج أن يستفيدوا من العمالة اليمنية الموجودة شريطة أن يعيدوا تأهيلها وقد قام أحد رجال الأعمال السعوديين بإنشاء بيت لهذا الأساس ويمكن أن تكون هذه العمالة مدخلاً طيباً للإسراع في مساعدة أنفسنا كدول في هذه المنطقة. لا نتكلم في السياسة على الرغم من أن السياسة هي اقتصاد، والواحد لا يريد أن يغرق ويأتي يستثمر لأن الاستثمار لا حدود ولا وطن له ونحن لدينا مشاكل.. قطع طريق، خطف.

أ. محمد قحطان (عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح):

سأتكلم كيمني ومن موقف النقد الذاتي.. أصحاب الأرصاد من أجل أن يسهلوا لنا معرفة درجة الحرارة يفرقون ما بين فوق الصفر وتحت الصفر.

لا نتحدث عن علاقات إيجابية إذا كان هناك ممارسات تدخل فيما تحت الصفر، علينا كيمنيين أن ندرك أن من يستهدف أن يطلق الرصاص إلى بيتك هو عدو عليك أن تبذل كل جهدك لمكافحته، وفي نفس الوقت من يخرج من بيتك ليؤذي الآخرين ويطلق الرصاص عليهم عليك أن تتعامل معه بنفس القدرة.

نحن بحاجة إلى أن نبحث ما هي القضايا التي تحت الصفر؟ فإذا ما انتهينا منها بعدها نتكلم عن العلاقة الإيجابية وهذا ما يتم حتى على مستوى التزاور الذي يحصل بين الأسر هناك اشتراطات.

في الإطار الدولي ينبغي علينا كيمنيين أن نكون صرحاء، نحن بحاجة إلى أن نكف الأذى أولاً ولو كنت أتكلم في عام ١٩٦٣م كنا سنقول إن المملكة العربية السعودية كانت تمارس ضدنا في تلك الأيام ضد الشعب اليمني ويومها كانت المملكة بهذا الموقف تقف في درجة ما تحت الصفر بعد المصالحة الوطنية لا أعتقد انه جاءنا أي أذى من الخليج، ولذلك أنا أشعر أن علينا كيمنيين أن نراجع حساباتنا من هذا الإطار.

د. عبد الله الطوقي (أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران):

تكلمت الدكتورة رؤوفة حسن في بعدين للعلاقات اليمنية الخليجية هما "البعد الأمني" و "البعد التنموي"، وأنا أقول إن كثيراً من الأوراق التي نسمعها في هذا الإطار لا تتطرق للحلول.. ماهي الحلول للبعد التنموي؟.. ماهي الحلول للبعد السياسي الموجود الآن؟ لا تريد أن نتكلم كلاماً عاماً.. نريد معرفة ماهي الحلول؟ النقطة الثانية أنا أركز على ما ذكره الدكتور عبد الرحمن بافضل، يعني قضية العمالة فقط بالنسبة لليمن وأنا أذكر حديثه حول عدد السكان في

الخليج فذكر بأن عدد الهنود يصل في جنوب شرق آسيا إلى ٢٠% ومن ثم يطالب هذا العدد الهائل في فترة من الفترات أن يدخل الانتخابات وتصبح المسألة مسألة أخرى ومن ثم من مصلحة الخليج أن تتخبط اليمن معها.

أ.نبيل البكري (صحفي):

مداخلتي في نقطتين هما نظرة كل من طرفي العلاقة اليمنية الخليجية للآخر، فالخليجيون ظلوا طوال ٣٠ سنة ماضية ينظرون لليمن على أنها ناقة جرباء يجب الابتعاد عنها قدر الإمكان، وظل النظام اليمني وليس الشعب اليمني ينظر للخليج على أنه البقرة الحلوبه التي يجب أن يتم التعامل معها على ضرعها الذي يدر لبناً، وبالتالي انعكاسات الوضع الراهن في العلاقات بين اليمن والخليج هي التي أدت إلى مثل هذه التراكمات والى انفجار أزمات مضادة. قضية الحوثي أعتقد أنها إحدى تجليات العلاقات القائمة بين اليمن والخليج.

الجانب الآخر.. نظرة الخليجيين إلى اليمن بتوجس، وعلى أنها شر يجب الابتعاد عنه، سيصل في الأخير إلى تكرار نفس سيناريو الحوثي ولكن بصور أخرى، منها القاعدة وأزمات سياسية وربما أكبر من أزمات سياسية.

المائدة المستديرة: ما العمل

(آفاق المستقبل للعلاقات اليمنية الخليجية)

د.عمر الحسن:

إن اليمن ليس جارا عادياً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لامن الناحية الجغرافية، ولا من الناحية الديمقراطية، ولامن الناحية الاقتصادية حقيقة، فهو جار مختلف عن بقية دول الجوار لدول مجلس التعاون الخليجي.

لايوجد هناك أي نوع من عزل اليمن عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي تماماً كما رأينا في "الاجتماعات الأخيرة للقمم الخليجية التي كانت في كل اجتماعاتها تنظر لليمن على أنه جزء لا يتجزأ من المنظومة الخليجية، ولهذا السبب أرى أن مجلس التعاون هو جاد في طرحه لقضية انضمام اليمن ليكون العضو السابع للمنظومة الخليجية.

طبعاً القرار الذي آتخذ من قبل القمة الخليجية في عام ٢٠٠١م والذي قضى بأن يبدأ تأهيل اليمن للاتضمام من خلال عدد من اللجان، يدل دلالة واضحة على أن دول المجلس تريد لليمن الانضمام لها.

أنا من وجهة نظري أرى أن الكرة الآن في الملعب اليمني، حيث توجد هناك مستلزمات أو متطلبات يجب على اليمن حلها بشكل أو بآخر حتى نتمكن من الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

وأما عن موضوع ديباجة المجلس الحالية التي لا تسمح بانضمام أي عضو جديد باعتبار هذه العضوية مقتصرة على الدول الست فأقول، إن من عمل هذه الديباجة يستطيع أن يلغيها أو يعدله أو يضيف عليها، ومن ثم فإن إمكانية التعديل ممكنة والرغبة أيضاً ممكنة، ويبقى هناك عند اليمن بعض المتطلبات التي يجب حقيقة أن يعمل من أجل حلها سواء كانت هذه المتطلبات سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو قضايا أخرى يمكن بحثها من خلال اللجان التي اقترحها المتحدث السابق الدكتور ياسين سعيد نعمان.

فأعتقد أنه من الضروري جداً أن تشكل اليمن من الآن لجنة تبحث في المعوقات التي تعترض انضمام اليمن للمجلس من الناحيتين اليمنية والخليجية، وفي نفس الوقت تتقدم باقتراحات لدول المجلس أن تقوم بتشكيل لجنة أخرى شبيهة ويبدأ الحوار.

طبعاً أي دولة أوروبية تم انضمامها للاتحاد الأوروبي ما كان هذا الانضمام في يوم وليلة يعني أنه كان هناك مقترح لهذا الانضمام ووضعت خطة زمنية لخمس سنوات، ست سنوات، عشر سنوات.. المهم خلال هذه الفترة كان لهذه الدولة نوع من الأولوية في العمل المشترك الأوروبي.

وأنا أرى أن هناك إمكانيات كبيرة أمام اليمن ليكون له الأولوية في قطاعات كثيرة على مستوى مجلس التعاون الخليجي.

وكما ذكر بعض المتحدثين هناك فائض مالي خليجي بحاجة لمناخ استثماري في الدول والمطلوب تماماً كما هو في التجربة البحرينية.

البحرين حقيقة كرست العمل الدبلوماسي من خلال سفاراتها لإيجاد فرص استثمار في البحرين، لكن هذه الفرص الاستثمارية كانت كلها عبارة عن مشاريع مدروسة تم إخراجها للسفارات، وبدأوا يتحدثون عن استثمارات قد تكون في البحرين ونجحوا في هذا - اليمن

تستطيع من خلال غرفها التجارية، ومن خلال وزارة الصناعة والتجارة، ومن خلال وزارة المالية أن تشكل نفس الأسلوب وتوجد له فرصاً للاستثمارات الخليجية مع ضمانات كما هو موجود في دول كثيرة.

بالنسبة للعمالة هناك فرص كثيرة لكن تبقى عملية التدريب والتأهيل مهمة جداً، ليذهبوا ويحلوا محل العمالة الأجنبية، لأن هناك خوفاً كبيراً جداً لدى الخليجيين من عملية تجنيس هؤلاء الأجانب الموجودين، من خلال القوانين الدولية التي صدرت، والتي هي المفضلة أو التي تطفئ على القوانين المحلية إذا تعارضت مع القوانين الدولية.

ومن ثم محتمل جداً الآن مثل هذه القوانين تحوّل دول خليجية من عربية إلى أجنبية وخاصة الدول التي نسبة العمالة الأجنبية فيها كبيرة كالإمارات، حيث تصل نسبة العمالة فيها إلى ٩٠%، ودول أخرى تصل إلى ٦٠%، ودول ٤٠%. ولهذا السبب فإن دول الخليج بحاجة إلى عمالة لكن هذه العمالة مدربة تستطيع أن تقوم وتسد الفراغ أو الأماكن التي توجد العمالة الأجنبية فيها.

ومن النواحي الأمنية لا شك أن الأمن هاجس أساسي لدول الخليج، بل إن مجلس التعاون الخليجي قام أصلاً على أساس أمني، وبالتالي فإن موضوع الأمن مهم جداً، وهم يخشون من الأحداث والتداعيات الأمنية الموجودة حالياً في اليمن، إذا ماكان حلها سريعاً وبمساعده خليجية، لأن الخليج يجب أن يشارك في حل هذه المشكلة ويكون له دور مالي وسياسي وله دور الوساطة.

وهناك حقيقة خبرة لدى دول الخليج في حل مشاكل المنطقة ابتداء من لبنان ومروراً بالمصالحة الفلسطينية، وإن كانوا فشلوا ومن هنا يجب إشراك دول الخليج في حل المشكلة اليمنية التي تعاني منها، سواء كانت في الجنوب أم في الشمال أم فيما يتعلق بالقاعدة، كونها تشكل خطراً يهدد الجميع.

أ. عبد الوهاب الأنسي (أمين عام التجمع اليمني للإصلاح):

ملاحظتي هي أن المؤتمر ككل لم يتعرض للجانب الثقافي بما يستحق رغم أهميته الكبيرة في صنع هذه العلاقات، وكما نعلم جميعاً فإن الاتحاد الأوروبي تأسس شعبياً قبل أن يتأسس بصورة رسمية، بمعنى أن الدافع الشعبي هو الذي كان يسحب الدافع الرسمي إلى هذا التقارب حتى تأسس الاتحاد.

الجانب الثاني هو الاختلاف الموجود في أنظمة الحكم وهذا موضوع مهم جداً لم يتعرض له أحد، فهناك أنظمة ملكية ونظام جمهوري في اليمن.. فيه ديمقراطية في اليمن أخذت منحى معيناً.. هناك نوع من الإفراج السياسي أو الديمقراطي بالنسبة لدول الخليج. أقصد أن التركيز على الجانب الأمني هو الشيء الوحيد الذي نجحت فيه الدول العربية كلها، بمعنى أنه إذا كان هناك أي تنسيق بين الدول العربية فهو تنسيق أمني، بينما يظل التنسيق في الجوانب الأخرى محل إهمال الجميع .

الجانب الأمني مهم لكن أن يستحوذ على كل الموضوع فهذا هو الخطأ ولن يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأغراض المرجوة المطلوبة، لأن الجانب الأمني ليس جزئية معزولة عن الأساس. ومن ثم أطلب أن تكون هناك توصية بضرورة تفعيل دور النخب في توعية الشعوب فيما يتعلق بالعلاقة اليمنية الخليجية وأهميتها بالنسبة للأمن القومي، وتوسيع هذا على المستوى الإقليمي والإسلامي وأهميته بالنسبة للقضايا التي تجمع الأمة العربية والإسلامية. بمعنى أن اللجوء إلى الشعوب هو الأساس المتين لبناء أي علاقة.

د. خالد الدخيل:

أنا في تصوري فكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي كفكرة كمبدأ لم يعتره شيء، أي أن الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي لم تعد محل إشكالية، أعتقد أن الإشكالية هي في الإطار الذي ينبغي أن تتحقق فيه هذه الشراكة، وأن تأتي في داخله عملية الإدماج. صحيح هناك تحفظات، وعندما نتحدث عن التحفظات يجب أن يكون في حديثك شيء من الشفافية والمصادقية أيضاً.

هناك تحفظات عند بعض دول المجلس ليس عن فكرة أو مبدأ انضمام اليمن، لو أنني لم أطلع على تفاصيل هذه التحفظات فكلكم تعرفون أن هناك تحفظاً كويتياً على انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وهو التحفظ الأبرز على مستوى دول المجلس، وهذا له علاقة حقيقية بتداعيات وبقايا وآثار الغزو العراقي للكويت والموقف اليمني تجاهه.

وحتى أكون شفافاً معكم دعوني أقول إن الموقف اليمني من هذا الغزو ساهم في عملية الانقسام العربي على المستويين الشعبي والرسمي.. كان موقف اليمن في عام ١٩٩٠م موقفاً شعبياً وليس رسمياً، لأن هذه أول قضية بهذه الخطورة وهذا الحجم تحصل بعد ٦٧م، ومن

خطورتها أن الانقسام العربي لم يكن على المستوى الرسمي وإنما تجاوزه إلى المستوى الشعبي وهذا أمر ليس فيه مناقشة.

هناك أخطاء وأبرز من ارتكب هذه الخطاء على الأقل من وجهة نظر الطرف الآخر هما منظمة التحرير الفلسطينية واليمن.

كان من المفترض عندما انفجرت هذه الأزمة الخطيرة أن تدرك كل الأطراف العربية أنه ليس من صالحها أن تصطف في هذا الجانب أو ذاك الجانب بما في ذلك اليمن، والذي كان ينبغي عليه أن ينأى بنفسه عن عملية الاصطفاف سواء المباشر أم غير المباشر.

طبعاً أنتم تعرفون في الثقافة العربية الشككية فيها عملية (المراوغة) والادعاءات والكلمات غير المباشرة، وكان باستطاعة اليمن من هذه الناحية أن يقول لهم أنا لن أكون مع صدام، وربما بالفعل لن يكون مع صدام، كان كسب موقفاً سياسياً.

لكن القيادة السياسية في اليمن استخدمت الاهتمام كأداة ضغط على السعودية، واتخذت مواقف جعلت مجلس الأمن يرتكب مجازر، وافتعلت في لحظة أزمة بهذه الدرجة وبهذه الخطورة باتخاذها مواقف بهذا الشكل.

كان المفترض في الحقيقة لو كان هناك موقف عربي ضد الغزو الحقيقي، لكننا ربما في غنى عن عملية عسكرية لإخراج العراق من الكويت.

لو شعر صدام أنه في موقف عربي ضاغط عليه ويرفض عملية الغزو كان يمكن أن نستغني عن قدوم قوات دولية، وأنتم تعرفون أن صدام حسين مثل بقية الزعماء العرب يلعبون على الانقسامات العربية لتحرك مصالح سياسية لهم وهذا دأب سياسي عربي قديم، وليس حديثاً، وصدام ليس حالة استثنائية وإنما ضمن منظومة متعاطفة.

فهذه النقطة أو هذه التبعات الآن لها تأثير على العلاقة اليمنية مع دول المجلس وعملية الانضمام ولا بد من مواجهتها، لكن لا يجوز استخدامها كذريعة أو كتبرير لعرقلة الانضمام أو عرقلة التعاون، وإنما يجب مواجهتها من أجل تجاوزها والاعتبار منها لكل الأطراف وليس فقط اليمن لكن عبرة أيضاً حتى بالنسبة لدول المجلس.

النقطة الثانية وهي مايتعلق بالاختلاف الموجود بين الأنظمة السياسية، وكما تعرفون فإن الأنظمة السياسية لدى دول المجلس كلها إما فيدرالية أو ملكية وأنتم عندكم في اليمن نظام جمهوري، فهل هذا يشكل عقبة حقيقية؟ أنا لا أصدق لأن دول الاتحاد الأوروبي بعضها

جمهوري وبعضها ملكي، وهذا التحالف العميق بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل كعبة الليبرالية والنظام الجمهوري والذي نشأ في اللحظة الأولى كنظام جمهوري، قارنها مع بريطانيا التي نشأت كملكية وبقيت ملكية، يعني لا تشعر أن هناك فرقاً بين فرنسا وبين بريطانيا.. أنت عندك إحساس أن هناك فرقاً بين بريطانيا وفرنسا عندما تتعامل معها على أساس اختلاف الأنظمة، هذا الأمر ليس موجوداً على الإطلاق ولن يخطر على بال أصلاً.. أنت تتعامل اليوم مع بريطانيا مع فرنسا مع الولايات المتحدة الأميركية كدول.

طيب لماذا عندكم هذه الحساسية الكبيرة بهذا الشكل؟ لأنه ما عندك دولة بالعالم العربي.. هل تستطيع أن ترسم خطأ فاصلاً بين النظام الجمهوري والنظام الملكي بالعالم العربي؟ ما في خط فاصل.. ما أنتم تتحدثون عن التوريث في اليمن، وحصلت عملية توريث عمرها ٩ سنوات في سوريا، وتحدث عن عملية توريث في مصر، وعملية توريث في ليبيا، وظهر كما تعرفون مصطلح (الملكيات) والتي هي الجمهوريات الملكية.

وبهذا لا ينبغي أن يتحول الاختلاف في الأنظمة الحاكمة إلى إشكالية، وما الفرق بيننا وبين الغرب في هذه الناحية؟ أن هناك دولة ومواطناً.

العملية الديمقراطية الموجودة في العالم العربي.. طبعاً في ديمقراطية إلى حد ما في الكويت.. هل عندك ديمقراطية في اليمن؟ هذا سؤال بماذا ستجيب عليه؟

ليست من العناصر الأساسية المؤسسة الديمقراطية، أن يكون هناك مواطن له حقوق وعليه واجبات، وهذه الحقوق محمية من الدستور وليست مرتبطة بكونه مثلاً شيعي أو سني أو مسلم أو غير مسلم، وكونه مثلاً من قبيلة حاشد أو من قبيلة بكيل أو من قبيلة شمر في السعودية مثلاً.

أنت مواطن لك حقوق وينبغي أن تأخذها بقوة الحق وبقوة الدستور، والديمقراطية لا تعني فقط أن عندك تصويتاً أو عندك حرية تعبير.. ليس هناك أوسع من حرية التعبير في لبنان ومع ذلك لا توجد فيه ديمقراطية على الإطلاق، وأنتم تسمعون اللبنانيين ماذا يسمون الديمقراطية حقهم.. يسمونها الديمقراطية التوافقية. وهذا خداع للنفس لأن الديمقراطية هي في الأساس آلية لإدارة الخلاف والاختلاف، فإذا حصل توافق فلا داعي للديمقراطية وهذه حقيقة حصلت، يعني في لبنان هناك مساحة من حرية التعبير بسبب التوازنات الطائفية التي فرضت هذه المساحة وليس مواد في الدستور. وهذا الموجود هنا في اليمن.. أنت لديك حرية

عندما تأتي تقارنها بالسعودية لاثك أن عندك حرية تعبير هنا أوسع من السعودية وعندك درجة من المشاركة السياسية أوسع من السعودية بالتأكيد، لأن في السعودية هناك حزب واحد حاكم الذي هو العهد الملك بينما هذا... عندكم في اليمن أنت عندك توازنات قبلية في اليمن وتوازنات طائفية ودخلت معها طبعاً توازنات سياسية بفعل الوحدة بعد ٩٤م، وهذه التوازنات فرضت أنه لازم شيء من مساحة حرية التعبير والمشاركة.. لكن هل هذا بالفعل ديمقراطية حقيقية؟ هذه قصة ثانية وهذا سؤال لازم تجاوب عنه.

لماذا من المهم أن نتحدث عن هذه النقطة؟ لأنه من أجل أن يكون هناك شراكة حقيقية بين اليمن ومجلس التعاون، وأنا كسعودي أقول دول مجلس التعاون وعلى رأسها السعودية، واليمن تحتاج إلى عملية إصلاح سياسي حقيقي كشرط أساسي ليس من أجل أن تصبح السعودية جمهورية أو أن تعود اليمن إلى الملكية، وإنما من أجل أن تصبح دولة بالمعنى الحقيقي ويستظل بظلها جميع المواطنين، ويحصلون على حقوقهم وتفتح أمامهم أبواب المشاركة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار.

في نقطة مهمة وهي الاختلاف في الإستراتيجية الأمنية بين دول المجلس وبين اليمن.. هذه كيف ستعامل معها الأطراف عندما تنضم اليمن، مفهوم الأمن القومي في دول الخليج يختلف عن مفهوم الأمن القومي في اليمن.. والسبب الرئيس لعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي هو اختلاف معادلات توازنات القوى في المنطقة، والسبب في ذلك هو اختصار دول المجلس في أن تخرج نفسها من المسؤولية عن إخراج نفسها من معادلة توازنات القوى وتركها للعراق والولايات المتحدة وكما هو الآن بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

دول المجلس ليست جزءاً من معادلة توازنات القوى وهذا لم يحدث نتيجة خطأ أو نتيجة سهو أو نتيجة ضغوط خارجية، وإنما يحصل نتيجة قرار سياسي صادر عن دول المجلس، وهذا الاختلال أنا أتصور أنه سيحتل مساحة كبيرة من النقاش بين اليمنيين وبين هذه الدول.. هناك نقطة أخيرة أحب أن أشير إليها وهي إذا كنا متفقين أن مبدأ الانضمام والشراكة والعلاقة لم يعد إشكالية وأن الإشكالية تكمن في الإطار والشروط والخطوات والمتطلبات لتحقيق هذا الهدف.. إذا كنا توصلنا إلى هذه المرحلة يجب أن يتخلى الإخوة اليمنيون عن التهديد المبطن بأنه إذا لم يسمح لليمن بالانضمام فإن الإرهاب سيذهب إلى دول الخليج أو أن مشاكل أخرى ستحدث لدول الخليج، لأنه إذا كنت ستبدأ معي بهذا التهديد يا أخي فمعناه أننا

رجعنا إلى اللغة السياسية العربية أنا مش عايزك تنضم.. حسم مبدئي لأن هذا التهديد سوف يستمر وغدا وأنت معي في دول المجلس ستستمر في لغة التهديد بأنه إذا لم تعطني هذا سيحصل هذا ومن ثم لا يعد هذا منطلقاً لعلاقة.. نحن نقول إننا أبناء منطقة واحدة، وأبناء جذور قبلية واحدة، ومصالح سياسية واحدة، أو علاقات مستقبل.. هذه ليست لغة سياسية لتأسيس علاقة من هذا المنظور، وهذا ربما تعرفون أنتم أنه في السعودية وبعض دول الخليج هناك شكوك حول عملية الحوثي.. ماهي العلاقة الحقيقية بين الحكومة اليمنية وعملية التمرد الحوثي؟.

لما يأتي واحد ويسمع لغة التهديد بشكل مستمر ثم يربطها بهذا السؤال حول علاقة الحكومة اليمنية بعملية التمرد الحوثية يتوقف ويقول في سر.. أيش الذي حاصل؟! وبعدين في حكاية أنه يصير عندك ستة حروب بين دولة عدد سكانها ٢٣ مليون وحركة تمرد تستمر كل هذه السنوات.

يجب أن نبدأ البداية الصحيحة في شفافية، في صدق، وحقيقة مصالحنا مشتركة ومستقبلنا مشترك يفترض أن تكون هذه البداية الجيدة، وأن نتجاوز مبدأ وفكرة الانضمام والعلاقات والشراكة كونها لم تقدم حلاً للإشكالية، فقط نريد أن نحسن الشروط، نحسن لغة التفاهم، ونحسن الإطار، ونحسن البيئة التي تساعد في تحقيق الهدف المشترك.

د.فارس السقاف (رئيس مركز دراسات المستقبل):

أوافق الدكتور خالد في كثير مما قال، لكن في المقابل أنا أود أن أطرح مجموعة تساؤلات على المملكة العربية السعودية، مع موافقتي على كل ماقاله بشأن التعاطي اليمني مع قضية الاندماج في مجلس التعاون الخليجي.

ينظر إلى السعودية في اليمن على أنها عدو خارجي حقيقة وذلك لما تراكم بفعل التاريخ من أخذ أجزاء من اليمن، طبعاً الاشتراكي كان بؤرة المعارضة الثورية في هذا المقام تجاه السعودية، وأعطوها الحلة الرجعية، يعني أنها لم تساعد اليمن خلال فترات التاريخ، والتعامل إما أن يكون ملحقاً بها أو تابعاً، ولم تساعد على بناء الدولة الحديثة في اليمن، بل إنه في فلسفتها أن اليمن ينبغي أن يبقى منشغلاً بنفسه متناحراً لا يوجد فيه دولة حتى يأمن جانب اليمن لأن شره سيأتي من اليمن.

فإذاً المصارحة والمكاشفة هي سبيل لتجاوز هذه المشكلة، في الأخير بعد عقود من الزمن صار اليمن والسعودية ومجلس التعاون الخليجي من بعد ذلك في موقع واحد وفي مهددات أيضاً، واليمن حتى عندما يقول أنه إذا انفجر في الداخل سينفجر على الخارج هذا لا يقوله اليمن ولا يهدد به اليمن، أكثر من يهدد به التقارير الخارجية بل والتقارير الخليجية نفسها. فنحن يجب أن نعترف بهذه المشكلة وأنا أعتقد أن السعودية تلاعبت حتى في قضية القاعدة، وأنا أعتبر أن أكبر منتج لمسألة القاعدة من الناحية الأيدلوجية والتعليمية هو المملكة العربية السعودية. هذا التشدد أو التطرف، ثم صدر إلينا ولأننا في موقع الضعيف صار يلقي إلينا بكل التهم.

وأنا أعتقد أن السعودية أيضاً ساعدت الحكومات اليمنية على نهج سياسة معينة تخدم مصالحها ولا تخدم الشعبين اليمنيين في الشمال والجنوب قديماً.

وعندما نعمل جردة حساب سنجد أن السعودية لها إسهام في هذا المجال.. الحوثيون هم أيضاً ربما تكون علاقتهم بالمملكة العربية السعودية أفضل حالاً من علاقتهم بالحكومة اليمنية، وبالتالي لا ينبغي أن نعمل السياسات لخدمة مصالح الدول الزائلة، يجب أن نؤسس لعلاقة استراتيجية تخدم الشعبين، وأنا أشد على يد الدكتور خالد على أن تطرح مثل هذه الشفافية لأنه بالفعل إذا كنا نريد الندوات أن تخرج بتوجيهات إيجابية فيجب أن نسلك طريق المكاشفة لنصل إلى نتائج حقيقية عملية.

د. أحمد الأصبحي (عضو مجلس الشورى):

شكراً جزيلاً للمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية على إقامة مثل هذه الندوة التي أعتبرها امتداداً لدراسات وندوات في أكثر من قطر شقيق على مستوى دول الخليج العربي، ولكنها متميزة بأنها عقدت في اليمن بوجود أخوة مشاركين من السعودية والبحرين.

أولاً: هذا تقليد فريد من نوعه ولا نريد أن نغش أنفسنا بتسميتها مائدة مستديرة، لأن المائدة المستديرة مائدة مغلقة على عدد محدود يتبادلون وجهات النظر أكثر من أنهم يقدمون أوراقاً، هذا من أجل أن نصحح المفهوم، لكن أما وقد ارتضينا أن تكون هناك أوراق فأنا أعتقد أنه لا أوراق غير ورقة د. ياسين سعيد نعمان باعتبارها الورقة المحورية، ونحن نتحدث في إطارها زيادة ونقصاً ونقداً كما يحلوا لأي منا أن ينظر إليها، وقد ورد فيها الكثير

من الرؤى المستقبلية هي أهم من أن نتحدث فيما تحدث به أصحاب الأوراق في اليوم الأول وصباح اليوم الثاني، لكن مع هذا سوف نستسلم لرأي القاعة بطريقة أو بأخرى.

أثير يوم أمس وصباح اليوم بعض الأمور التي يعصب أن أتقبلها بسهولة ومن ثم لابد أن أشير إليها بشيء من التصويب الذي أعتقده ولا أفرضه على غيري.

الحوار حول العلاقات اليمنية الخليجية لا ينبغي أن تسوده تلك المفاهيم الخاطئة وهي (أننا بحاجة الخليج أو الخليج بحاجة إلينا) نحن جميعاً بحاجة لبعضنا بعضاً، وهذا ما نقرؤه من تأريخنا العربي الأصيل الذي بنينا به حضارة.

ونحن عندما نتحدث عن العلاقات اليمنية الخليجية فهي ليست بمعزل عن العلاقات العربية العربية، ويبقى أن تكون في الإطار القومي وتصب في هذا الاتجاه لأننا لسنا بمعزل عن أمتنا. النقطة الثانية التي ينبغي أن أؤكد عليها -وقد أشار إليها أيضاً الدكتور ياسين سعيد نعمان- وهي أن النفط يصنع العلاقات الدولية دون شكل ولكن مع ذلك لا يعني أن نفط اليمن القليل ونفط الخليج الكثير هو الذي سيجعل الأمور مختلفة التوازن. لقد جاء بوش الأول إلى اليمن قبل الوحدة وكانوا منزعين من حرب الخليج الأولى هي العمق الاستراتيجي لدول الخليج وبالتالي ينبغي أن نفهم أننا مكملون لبعضنا البعض.

والحديث عن الأمن القومي لا ينبغي هو الآخر أن ينحصر بمفاهيم محدودة وظرفية، لأن الأمن الإقليمي في الجزيرة العربية دائم ومستقر من قبل أن تقوم دولنا، فإذا أردنا استمرارية ورؤية المستقبل فينبغي أن ننظر له على أساس أنه لا ينبغي أن يتجزأ وأنه أيضاً جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

كما أنه لا يمكن اكتمال البحث عن الأسس والقواعد السليمة لبناء علاقات يمنية خليجية مستدامة دون استحضار جملة من الاعتبارات التي تشكل بحد ذاتها أساسيات في بناء هذه العلاقة.

لا ينبغي أن ننظر إلى الظرف الذي نعيشه اليوم ونقيم عليه علاقات، علاقات المصالح.. نعم.. ولكن هذه المصالح لا تتجذر إلا بأن نعرف من نحن وإلى من ننتمي وما هو تأريخنا الحقيقي؟

عندنا تاريخين تاريخ مزيف لانقبله وينبغي أن نرفضه، وتأريخ حضاري جعلنا خير أمة أخرجت للناس، وهو ما ينبغي أن نستوعبه ونستحضره دائماً في علاقاتنا وليس فيما يستورد أو يفرض علينا.

فسالفية العلاقة بين أبناء الجزيرة العربية وقد أشار إليها الأخوان، الحسان من المملكة العربية السعودية ومن البحرين الشقيقة بواحدية الأرومة والجغرافيا واللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك، والمصالح التي تأسست على هذه الواحدية، وتمكنوا بفقه هذه الواحدية وليس فقه العبادات ولا فقه سروال نقص سروال طول لحية، خلق شنب. فقه الحياة الحضارية الحقيقية التي ينبغي ألا تغيب عنا جميعاً. وقد أشار الأخ عبد الوهاب الأنسي في بداية الحديث أننا أغفلنا جانب الحديث عن الثقافة الأساسية التي ينبغي أن تستبد بعقولنا وبسلوكنا وحياتنا العامة.

هذه الأمور إذا استحضرتها وتمكنا من وعي فقه هذه الواحدية فإننا نصوغ تجربة حضارية محددة، مثلما صغنا حضارة في يوم من الأيام لخير أمة أخرجت للناس. وكنا نفيد الماضي ونفيد المستقبل إذا أردنا أن نجدد التمسك بهذه القيم، فاستحضار هذه الخصوصيات والتوحد بها من شأنه الإسهام في بناء علاقات وطيدة ومستدامة.

إعادة تحقيق الوحدة اليمنية.. تحدث بعض الإخوة ونريد أن نؤكد مهما كانت الشوائب ومهما كانت الأخطاء نحن ينبغي أن نتجاوز الأخطاء ونستفيد من الدروس الماضية، ونسير في اتجاه الوحدة، التي ناضل الآباء والأجداد وعلى مدى ١٣٠ سنة من النضال ضد الاستعمار وضد الاستبداد الإمامي والتخلف الذي صنع ذلك الانفصال والتشظير، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ليس على اليمن فقط وإنما على الجزيرة العربية قاطبة وليس في هذا لا من ولا استجداء ولا غيرهما.

حقائق ينبغي أن نقولها، أول هذه الحقائق أن العلاقات اليمنية السعودية والعلاقات اليمنية العمانية التي ظلت تعاني ربحاً من الزمن من غياب حل إشكالية الحدود، تحققت عملية حل هذه الإشكاليات بتحقيق الوحدة اليمنية، بمعنى أن اليمن مصدر أمن إقليمي لدول الخليج العربية.

لكن أي فوضى في داخل اليمن ستعكس على باقي دول الخليج وهذا ليس تهديداً وإنما حقيقة لأننا جيران وليس جيراناً عاديين.. نحن إخوة وأواني مستطرفة وما يصيب اليمن يصيب دول الخليج.

والإرهاب ماحدث فقط في اليمن، حدث أولاً في المملكة العربية السعودية، والتفجيرات التي حصلت وهددت كثيراً من دول الخليج، فالإرهاب نعانى منه جميعاً ولا نهدي به أحداً، وذلك لأن الإرهاب حقيقة لا يعرف الاخلاق، ولا يعرف الحدود، ولا يعرف الدين، ولا يعرف ملة، ولا يعرف منطقة بذاتها.. هو يريد أن يتعقب كثيراً من المصالح التي تتعارض معه فيؤذيها أينما وجدها، سواء كانت في اليمن، أو في المملكة الشقيقة أو في عمان، أو أي مكان، ولا يتصور أحد منا إطلاقاً أن هذا الإرهاب هو مصدر من جهة لأخرى بقدر ما هو يصدر نفسه لإيذائنا جميعاً، لأن وحدة الأمة من الأمور التي يعمل أعداؤنا على تفكيكها والحيلولة دون وقوعها، ولهذا التجزئة تجدونها في كل مكان - تجزئة الأمة وتفتت المفتت - فأحياناً يثيرون الأمازيغية في دول المغرب، وأحياناً يثيرون العربي والإفريقي في دارفور، وبالنسبة للقضية الفلسطينية فالحمد لله على كل حال حيث إن أساس المصائب كلها هو أن إسرائيل أو الكيان الصهيوني الغاصب لا يريد أن يكون له وجود إلا بإثارة البلبلة وتصدير المتاعب في شمال وجنوب البحر الأحمر، بل وفي كل الجزيرة العربية، وله طرائق متعددة.. فأين مشروعنا العربي الذي ننتمي إليه ونتحرك من أجله لكي نسد هذه الفجوات الأمنية.

موقع اليمن يا إخوة يشكل أهمية سياسية وأمنية واستراتيجية عسكرية، وهذه حقيقة من الحقائق، فإما أن يكون هذا الموقع لصالح أمن المنطقة أو أن يكون مع الأسف الشديد مستغلا من أعداء هذه الأمة فيثيرون لنا المتاعب جميعاً.

فاليمن تطل على البحر العربي، وعلى خليج عدن والبحر الأحمر، وهي تشرف بل وتتحكم بمضيق باب المندب وفي نفس الوقت عندنا مضيق هرمز والمياه المستمرة من الخليج إلى داخل البحر الأبيض المتوسط، هذه منطقة حساسة ومهمة للبتترول ولغير البترول، ولهذا العالم ينظر إليها بعين التنافس والصراع الدولي الذي يتجدد.

إذا كان في العالم قطبان قويان التقيا في الحرب الباردة.. اليوم لم يعد سوى قطب واحد. انظروا ما تموج به مياه خليج عدن، كل القوى موجودة ونحن مشغولون بماذا؟

نحن مشغولون بداخلنا فيما بيننا البين مع الأسف الشديد والأخطار تتهددنا جميعاً فهذه نقطة مهمة جداً.

ولهذا فإن أمن واستقرار اليمن هو أمن للجزيرة العربية بأكملها، بل وأمن للأمة العربية ولتفادي العديد من المشكلات والديون السياسية التي قد تواجه دول الخليج مستقبلاً، وجود اليمن ضمن دائرة الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي يسهم في تعزيز أمنها، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه اليمن في الحفاظ على التركيب القومي العربي للبيئة الاجتماعية الخليجية.

قد لا يشعر بعضنا.. لكن اذهبوا إلى دبي، دخلوا إلى بعض المناطق ستجدون حتى الرجل نفسه العربي إن البلاد لكنه تأثر بالسائق الأجنبي وبالشغالة وبالمربية، لدرجة أنه لم يعد قادراً على تكلم اللغة العربية الفصحى التي هي لغته الأصلية وصدق الشاعر حيث قال:

ولكن الفتى العربي فيها *** غريب الوجه واليد واللسان

وهذه مأساة يجب أن ندركها، ليست القضية عمالة آسيوية هكذا مجردة، وإنما هي هوية وطنية وهوية قومية وهي عالم عربي وأمن عربي يا إخوة، وعلينا أن ننظر إلى هذه الأمور بأبعادها البعيدة وليس بلحظتها، ولا ننظر إلى أنه هذا العامل مطيع واليمني غير مطيع، لا.. أبداً، اليمني بنى دول الجزيرة في يوم من الأيام.. أنا أبي وعمي وخالي كلهم اشتغلوا ببناءين وعندنا تجار وأشار بعض الإخوة إلى أن هناك تجاراً ورؤوس أموال يمنية موجودة في دول الخليج نشأت وعملت وتحركت.

ومن التوصيات التي يمكن طرحها على هذا المؤتمر كمقترحات هي:

- ١- واحدية الشعور بأن أمن الخليج والجزيرة العربية كل لا يتجزأ، وأنه من مسؤولية أهله ودوله القيام بجهود مشتركة وعمل جماعي يتمثل في رفع وتيرة التنسيق الأمني والسياسي بين اليمن ودول الخليج العربية، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بهذا الخصوص، والعمل على توقيع اتفاقيات أمنية مع الدول التي لم يتم التوقيع بينها وبين اليمن.
- ٢- النظر إلى مطالب المستقبل واحتياجاته برؤية مشتركة تتجاوز سلبيات الماضي، والعتاب صابون القلوب والعتاب جدد هوانا.. هوى الأمة.. هو المحبة.. هوى الهوية القومية، ولا داعي أن نتوقف كثيراً عند بعض الأخطاء، لأن لنا أيضاً مواقف مشرفة قبل ذلك فقد

غزيت الكويت في عهد عبد الكريم قاسم وكانت اليمن أول المدافعين على الكويت، فنحن نذكر المحاسن ونقبلها على المساوئ إن كانت هناك مساوئ ولهذا نقاش آخر.

٣- توفير الظروف والمناخات الملائمة للتنمية والاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والتخفيف من حدة الفقر والبطالة.. دول الخليج العربية الأمية موجودة فيها أيضا والبطالة موجودة فيها، وهي مع ذلك ليست معتمدة إلا على النفط الذي لا يدوم، ويوم أرادت بعض الدول الخليجية الشقيقة أن تنمي من البترول أموراً رائعة باستثماراتها في الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، التفتت الصهيونية العالمية لمضايقتهم ومضايقه بنوكهم في الخارج، وافتعلوا لهم الأزمات والمشاكل، فخير لهم أن يعودوا إلى اليمن ويعودوا إلى الدول العربية، أفضل من أن تصنع لهم المصائب والمشاكل خارج إطار الوطن العربي.

٤- تسهيل انتقال رؤوس الأموال والمواطنين بين اليمن ودول الخليج العربية.

٥- توفير قاعدة بيانات مشتركة عن سوق العمل، وتبادل المعلومات والبيانات في هذا المجال حتى يتم في ضوء ذلك معرفة وتحديد احتياجات كل سوق.

التوصيات:

د- ناصر العوالقي: أوصي بإنشاء صندوق دعم خليجي يمد اليمن ب(٢٠-٥٠) مليار دولار يشرف عليه رئيس الجمهورية بالتعاون مع دول الخليج، شريطة أن تصرف هذه المبالغ على بناء اليمن وتنميته.

- لابد أن يسبق هذا الدعم الخليجي لليمن حوار وطني لمناقشة قضايا اليمن، يشارك فيه الحزب الحاكم والمشارك والحوثيون والحراك ويخرج بحلول ومعالجات سريعة وجادة تكون محل إجماع.

الدكتور محمد الحاج الصالح (عضو مجلس النواب):

- لابد من إصلاحات سياسية متوازنة بين اليمن والخليج، وأن يكون هناك قدر ما من الحكم الرشيد، وتفعيل دور المواطنة في هذه المنطقة.

- أدعو لحوار مغلق لنخبة من الأكاديميين والسياسيين والمفكرين والمثقفين نتكاشف فيها بدقة لنفرق ما الذي حصل بالفعل لنؤسس لمرحلة.

- تعميق العلاقة بين نشاط المجتمع المدني في اليمن والخليج، أفراداً ومنظمات وصحفيين، وتنسيق ندوات مستمرة طوال العام على أن تولي الهيئات الحكومية مهمة التسهيل لهذه الفكرة.

- بحث مشكلة الإرهاب كظاهرة مصنعة ينبغي معرفة من يصدرها ويمولها ويشرعنها ثقافياً وعقائدياً ومن يفتح أمامها المجال.

- يجب على اليمن كدولة وشعب وحكومة أن يكون لديها أجنحة وطنية لأولويات تحتاج إلى دعم، مثل ربط السكك الحديدية، وشبكة الطرق والمواصلات، والبنية التحتية، توحيد المناهج التعليمية.

- يجب أن تفهم اليمن منطق السوق إذا أرادت الاستفادة من الاستثمارات الخليجية.

- يجب أن يكون لدينا كمتقنين يمينيين رؤية تحليلية للعلاقات اليمنية الخليجية من منظور علمي وليس من منظور قيمي وأخلاقي.

أ. نصر طه مصطفى (رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ):

- وضع رؤية استراتيجية يمنية واضحة ومحددة تتضمن تقييم وتشخيص حقيقي لمسار هذه العلاقات ومتطلباتها المستقبلية.
- البحث عن دعم مادي كبير ومحدد للتنمية في اليمن، سواء عبر إنشاء صناديق أو عن طريق الاستثمار الخليجي في اليمن وهذا ماأفضله.
- تكثيف برامج التأهيل للعمالة اليمنية في شتى المجالات، وبما يساعد على استيعابها في السوق الخليجية.
- هناك حاجز شائك لا يزال قائماً بين اليمن تجاه أشقائه وبين الأشقاء تجاه اليمن، وتغطي عليه البروتوكولات السياسية والعلاقات الرسمية، ويحتاج إلى مكاشفة من قبل القيادة السياسية في اليمن والخليج.

أ.د. مطهر السعيد (عضو مجلس الشورى):

- إيجاد صياغة صحيحة وعملية ومستمرة وديناميكية بين بناء قاعدة المصالح وإدارة المخاوف المترتبة على هذا الاندماج، ومن ثم تحديد المسار العملي الذي يؤدي إلى هذا السياق.
- تحديد منظومة كاملة لجوانب العلاقات اليمنية الخليجية في مختلف المجالات والتي تعتبر مظاهر التفاؤل في إطاره أولوية.
- يتم تصنيف هذه المجالات من حيث احتياجاتها للتأهيل من ناحية وللتحديد من ناحية أخرى إذا كانت تشكل مصدر خوف.
- البدء في الإجراءات العملية للمجالات المتاحة للاندماج، وعدم تعليقها بالمجالات غير المتاحة.

يتم ترتيب المجالات التي تحتاج إلى تحييد وتأهيل على النحو التالي:

- ١- مجالات تحتاج إلى تأهيل بالنظر إلى آثارها السلبية على اقتصادات الشركاء.
- ٢- تحدد منظومة متكاملة لكل مجال على غرار ما ذكر سابقا في محاولة لمواجهة المهام ورفع الأداء بالنسبة للمؤجر.. محل الاعتبار - من ناحية، ولكن على غير ما استدعت الأهمية في تكوين منظومة متكاملة من الضوابط التي تمنع حصول المحضور الاقتصادي.

- ٣- عمل خارطة مهام محددة، تتعلق بنظام التأهيل المحددة لها منظومة أهداف محددة ولها إسهامات محددة فيما يتعلق بتحقيق هدف الدمج وتصلح أن تكون أساساً.
 - ٤- تحديد معالم المصالح الذاتية لكل بلد.
 - ٥- تحديد معالم المصالح المشتركة في إطار التنمية لأي مسار.
 - ٦- تحييد معالم المخاوف ثم بناء سياق موضوعي يستند على منظومة أهداف خلال برنامج زمني معلوم ومرجعيات واضحة تستند على الدور الوظيفي لهذا الإنجاز.
- مديحة الميمنة (باحثة):**

المدخل الأساسي لبناء علاقات استراتيجية بين اليمن والخليج يحتاج إلى:

- وضع خطة طريق تقوم على دراسة معينة بمحورين، الأول يتمثل في دراسة الوضع الخليجي اليمني بجميع متطلباته واحتياجاته، بينما يركز المحور الثاني على دراسة التجارب الأوروبية في هذا السياق بجميع محاورها ومقوماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، للخروج بآلية واضحة، ولا أريد الخوض في الحديث عن التجربة الأوروبية كون الكل على دراية بنجاح واستمرار هذه التجربة.
- ومن ثم أتمنى من المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية باعتباره جهة متخصصة أن يتبنى مثل هذه الدراسة وإشراك د. الدخيل وممثلين رسميين من الخليج.
- إعداد دراسة مشتركة يمنية خليجية لدراسة الوضع الراهن بجميع مقوماته وألاً نكتفي بالجانب الاقتصادي فقط، والخروج بفائدة عملية.